الفصل الأول

السياسات الزراعية في سورية

تعريف

تعني السياسات الزراعية بأنها مجموعة الإجراءات المتبعة والمنفذة بغية تصويب عمليات استخدام الموارد المتاحة للوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها.

مفهوم السياسة:

من المنطقي أن نبدأ بتعريفها؛ فالسياسة بمعنى (Policy) تعني رسم السياسة كخطة. والسياسة بمعنى (Politics) تدور حول السياسات الفعلية، والمطبقة، وهي تعني: فن تحقيق الممكن في إطار الإمكانات المتاحة، وفي واقع إطار الواقع الموضوعي ويرتبط بها مجموعة من المقولات، مثل: الغاية تبرر الوسيلة.

–تعريف السياسات الزراعية:

هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الجهات المعنية في تنفيذ استراتيجية التنمية الزراعية . والسياسة الزراعية هي أحد أهم المجهودات البشرية المعنية بتوجيه عناصر الإنتاج ، وتحديد مسارات البرامج التنفيذية لتحقيق الأهداف المنشودة .

– هدف السياسات الزراعية:

تعدُّ التنمية الزراعية الجزء الأهم من عملية التنمية الشاملة في سورية، وغايتها الرئيسة الإنسان حاضراً، ومستقبلاً، ويتحمل مسؤولياتها الدولة، والمجتمع ككل، ولا تختص بقطاع لوحده. وتهدف السياسات الزراعية بشكل عام إلى تسريع عملية التنمية في الأرياف، ويمكن إجمال أهم غايات هذه السياسات على الشكل التالي:

- تحقيق زيادة في الإنتاج الزراعي قادرة على تلبية احتياجات السكان المتزايدة.
- زيادة حجم صادرات المنتجات الزراعية.
- استخدام الموارد الطبيعية بشكل مستدام وكفء، وذلك من خلال إيجاد توازن ما بين العرض والطلب من جهة، وبين ندرة الموارد من جهة أخرى، وذلك من خلال إدخال تقنيات حديثة في إنتاجها، والوصول إليها، ومن ثم تنظيم عملية الحصول عليها.
- تحسين الوضع المعيشي في الريف للحدِّ من ظاهرة الهجرة إلى المدينة.
- تأمين فرص عمل جديدة لليد العاملة الزراعية.

– المراحل التي مرت بها السياسات الزراعية:

مرت السياسات الزراعية في سورية بثلاث مراحل رئيسة وهي:

المرحلة الأولى : مرحلة ما بعد الاستقلال مباشرة (1949-1958):

تميزت هذه المرحلة من النظام الإقطاعي في الاستثمار الزراعي نتيجة استحواذ المتنفذين في عهد الاستعمار لمساحات واسعة من الأراضي، وتباين الأسعار بسبب الاحتكارات وضعف البنى الأساسية والبحث العلمي والإرشاد ونتيجة لذلك كان الإنتاج الزراعي محدداً جداً ولا يفي بتلبية احتياجات السكان الذين كان عددهم في تلك الفترة بحدود (3) مليون نسمة.

المرحلة الثانية 1958-1986 :

تميزت هذه المرحلة بإصلاحات واسعة في السياسة الاقتصادية خاصة منذ عام 1963 ، وقد تم إعادة النظر بكافة الأنظمة والقوانين المعمول بها بشأن استثمار الموارد الطبيعية الزراعية وتركزت الإصلاحات باتجاه رفع الظلم عن الطبقات الفقيرة وصغار المزارعين وتحقيق العدالة في العمل والاستثمار وجاء ذلك رداً على الظلم الذي ساد في عهد الاستعمار، وعليه تركزت مجموعة من السياسات(استخدام الموارد الطبيعية، توجيه عمليات الإنتاج، لتسعير والتسويق، التمويل، سياسات الدعم الأخرى). كما تميزت هذه المرحلة بالإجراءات العديدة التي اتخذتها الدولة عن طريق إتاحة الفرصة أمام القطاعات الأخرى بالمشاركة في العملية الإنتاجية وتحرير التجارة الخارجية واعتمدت أسلوب التخطيط التوجيهي من خلال مشاركة المنتجين في العملية الزراعية ، كما تم رفع الدعم تدريجياً على مستلزمات الإنتاج الزراعي ورفعت عن عمليات التسويق الداخلي والخارجي وبدأت الحكومة باتباع سياسة التدريج في رفع سعر الصرف للدولار ونتيجة للإصلاحات المذكورة سابقاً لابد من ظهور بعض الآثار على عملية الإنتاج الزراعي. وظهرت آثار سلبية نتيجة للدعم المذكور كتحمل الدولة لأعباء مالية باهظة واستهلاك كميات كبيرة من مستلزمات الإنتاج تفوق المعدلات المحددة لها وظهرت آثار للسوق السوداء.

-ملامح السياسة الزراعية خلال المرحلة الثانية:

- الدعم الكبير لمستلزمات الإنتاج والسلع الغذائية (منى- 1997).
- كانت الأسعار تحدد مركزياً لنسبة اكبر من المحاصيل تضمنت مجموع الحبوب الغذائية والعلفية والمحاصيل الصناعية والبطاطا والبصل الجاف والثوم وبعض الفواكه.
- عدم وجود سياسة دقيقة لتحديد هوامش الربح حيث كانت تصل إلى 50% في بعض الحالات وأقل من 10% في بعضها الآخر فمثلاً بلغت الهوامش الربحية لمحصول القمح الطري 32% و 16% و 5% خلال الأعوام 1980، 1982، 1985 على التوالي. (كبول- 1996).
- تثبيت الأسعار لأكثر من سنة رغم ارتفاع التكاليف، خاصة تكاليف العمل الآلي واليدوي.

- التباين الكبير بين الأسعار الرسمية والأسعار الفعلية نتيجة الدعم وعدم الكفاية في تحقيق الطلب المحلي.
- زيادة نسبة المخالفات في تطبيق الخطة الإنتاجية وتوجه المزارعون إلى زراعة محاصيل ثانوية وغير مسعرة مركزياً وذات ربحية أعلى.
- وإن أهم الآثار التي ترتبت على السياسة السعرية للفترة (1965- 1986) هي:
- ضمان أسعار منخفضة للمنتجات الرئيسية شجع على زيادة الاستهلاك منها.
- تثبيت الأسعار بشكل عام أدى إلى زيادة حجم الدعم للمستلزمات.
- نمو إنتاج المحاصيل الثانوية التي تحدد أسعارها طبقاً للعرض والطلب على حساب المحاصيل الرئيسية المسعرة من قبل الدولة.
- تقلبات حادة في أسعار المنتجات الثانوية ساهم في تعرض المنتجين إلى خسارات واضحة في بعض السنوات.
- نقص في المخزونات الغذائية الرئيسية بسبب تراجع إنتاج المحاصيل الرئيسية.
- آثار سلبية على ميزان المدفوعات والميزان التجاري بسبب الدعم.

وجود الدعم للمستلزمات إلى جانب التقنين أدى إلى ظهور سوق سوداء لها.

-المرحلة الثالثة ما بعد عام 1986 :

بعد الاستقرار الذي مضى به القطاع الزراعي في سورية من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والفنية والاطمئنان إلى حالة المنتجين والقناعة بقدراتهم الذاتية على تسيير أمورهم، قامت الحكومة السورية باعتماد استراتيجية جديدة غايتها الأساسية من الناحية الاقتصادية رفع اقتصادية الإنتاج وحماية استدامته، وتم الاقتصار في اعتماد الأسعار الرسمية على المنتجات الأساسية والحياتية مع ترك حرية التوريد للمنتجين آخذين بالاعتبار الأسعار العالمية، ورفع الدعم التدريجي عن مستلزمات الإنتاج دون أن يترتب عن ذلك أية مضاعفات وأصبحت تكاليف الإنتاج طبيعية وموضوعية، وتحسنت آلية تسويق المنتجات الزراعية داخلياًوخارجياً. ويمكن إجمال أهم التعديلات التي طرأت على السياسات الزراعية المطبقة في القطاع الزراعي في سورية على النحو التالي:

1- التحول التدريجي من آلية التخطيط المركزي المتشدد (بهدف تحقيق أهداف كمية معينة) إلى التخطيط التوجيهي، واستخدام الأسعار لتحقيق أهدافها، كما تضمنت التوجهات الجديدة التخطيط على أساس المجموعات النباتية، وترك فرصة للمزارعين باختيار المحصول ضمن المجموعة المحددة.

2- التخفيض التدريجي لدعم مستلزمات الإنتاج منعاً لإحداث أية انعكاسات سلبية على المنتجين وعلى توفير بعض المستلزمات، مثل: المازوت، وتكاليف الري في المشروعات الحكومية، والكهرباء للمشروعات الزراعية، وبذار المحاصيل الاستراتيجية.

3- إلغاء الدعم على بعض المستلزمات، مثل: الأسمدة، والمبيدات، والآليات الزراعية، وبعض أنواع البذار.

4- السماح للقطاع الخاص بتسويق المحاصيل الاستراتيجية وتصنيعها باستثناء محصول القطن، ومحصول التبغ، ومحصول الشوندر السكري.

5- السماح بتصدير السلع الزراعية كافة من قبل مختلف القطاعات (العام، والمشترك، والخاص).

6- تمكين القطاع الخاص على التكيف مع المناخ الاقتصادي المتغير، والمعوقات الخارجية التي تتطلب أيضاً التشجيع الكافي للقدرة التنافسية المحلية.

7- صدور المرسوم رقم 7 لعام 2000 القاضي بمنح المزيد من التسهيلات لتشجيع الاستثمار بالمشروعات الزراعية، ومشروعات التصنيع الزراعي من خلال زيادة فترات الإعفاءات من الضرائب، ومنح المزيد من الإعفاءات للمشروعات المقامة في المناطق النائية.

8- صدور المرسومين رقم 8 ورقم 9 في عام 2007 والقاضيان بمنح المزيد من الإعفاءات، والتسهيلات بالترخيص.

9- زيادة الاعتمادات الاستثمارية لمشاريع وزارة الزراعة، والإصلاح الزراعي

10- التوسع بإقامة مشاريع الري.

11- تعديل النظام المصرفي وتطويره؛ مما أدى إلى تعزيز دور المصرف المركزي، والسماح بإنشاء المصارف الخاصة، وهذا يؤدي إلى توسيع خيارات المزارعين في الحصول على القروض.

12- زيادة حجم القروض الزراعية خلال فترة التسعينيات، وانخفاضها في السنوات التالية، هذا مع العلم أن عمليات الإقراض ركزت على القروض القصيرة، وأهملت القروض المتوسطة، والطويلة.

13- تناقص القروض المقدمة لقطاع الإنتاج الحيواني.

14- أثر تكرار سنوات الجفاف في دخول الكثير من المنتجين، وبالتالي أثر هذا على مقدرتهم على الاقتراض، وتسديد القروض، وأدى لانخفاض في مستوى معيشة البعض منهم.

نجحت السياسات المطبقة بعد عام 1987 في تحقيق زيادة كبيرة في قيمة الإنتاج في القطاع الزراعي، مما أبقى القطاعات الزراعي من أهم القطاعات الإنتاجية في سورية.

-مكونات السياسة الزراعية:

-سياسة استخدامات الأراضي :

هي عبارة عن الإجراءات والخطط الموجهة نحو تحسين استثمار الأراضي الزراعية، وتحديد المشكلات المتعلقة بذلك، والسعي نحو إدخال مساحات جديدة في الاستثمار لزيادة المساحة المروية عند توفر المياه المتاحة، وحماية خصوبة التربة من التدهور عن طريق زراعة المحاصيل في البيئات المناسبة واتباع الدورات الزراعية المبنية على الدراسات الفنية والاقتصادية وتعويض حالات نقص التربة بعناصر التغذية وتوفير الأسمدة المناسبة.

-سياسة التخطيط الزراعي:

هي الإجراءات التي تحقق غايات موجهة لإدارة الموارد البشرية والطبيعية بشكل يحقق الأهداف العامة لاستراتيجية التنمية الزراعية من خلال تطبيق مجموعة من الخطط والبدائل لتوضيح آثار تنفيذ هذه البرامج في التخطيط، وتتركز على الجوانب التالية: التخطيط الإنتاجي- التخطيط الاستثماري- تخطيط القوى العاملة.

- السياسة المائية :

هي عبارة عن البرامج التي تحقق غايات موجهة لإدارة الموارد المائية من أجل تحقيق الأهداف العامة ضمن استراتيجية التنمية الزراعية في مجال الري من خلال تطبيق مجموعة من الإجراءات والبدائل لتوضيح آثار تنفيذ هذه البرامج.

- السياسة السعرية :

هي عبارة عن الإجراءات التي تهدف إلى تحديد أسعار المنتجات الزراعية بحيث يحقق الفلاح دخل مستمر ويقوم بتنفيذ الخطة الإنتاجية السنوية المعتمدة سنوياً ، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من إنتاج المواد الغذائية، وحماية المنتجين والمستهلكين من سيطرة وسطاء السوق ، وتوفير هامش ربح كافي للمحاصيل الرئيسية لتنافس المنتجات الثانوية والتي لا ترغب الدولة في زيادة إنتاجها.

- سياسة التمويل الزراعي:

مجموعة الإجراءات التي تتخذ بشأن تحسين وتطوير آليات التمويل الزراعي بهدف زيادة الإنتاج الزراعي وتقديم الدعم للمنتجين من خلال منحهم القروض وتسهيل عمليات الحصول عليها.

-سياسات الدعم الحكومي:

يتطلب فهم أثر السياسة الزراعية في الإنتاج الزراعي معرفة التركيبة السعرية في ظل ظروف السياسات الزراعية المتبعة، ومدى تدخل الدولة في دعم المحاصيل الزراعية من خلال :

1-منح حوافز تشجيعية للمنتجين للتوسع بزراعة هذه المحاصيل والحصول على إنتاج أكبر.

2- هناك ضرائب مفروضة على إنتاج تلك المحاصيل والتجارة بها ، ومن المعلوم بأن هناك العديد من مستلزمات الإنتاج يتم استيرادها من خارج القطر (المدخلات القابلة للتجارة)

-سياسة التسويق الزراعي:

مجموعة الإجراءات المنظمة التي تتخذ بشأن التوجيه والإشراف والتنظيم والتدخل والسيطرة على سلوك وإنجاز الأنشطة التسويقية الزراعية بهدف تحقيق أهداف الفلاحين أو المستهلكين أو الوسطاء أو المجتمع ككل أو تحقيق التوازن بين الأهداف في آن واحد .

-سياسة الاستثمار الزراعي:

مجموعة الإجراءات التي تتخذ بشأن تشجيع الاستثمار في كافة المجالات الزراعية، وزيادة حجم المشروعات الزراعية المنفذة والإشراف من خلال تقديم كافة التسهيلات والإعفاءات والمزايا لمساعدة المستثمرين وتشجيعهم.

-سياسة الأمن الغذائي:

وهي عبارة عن الإجراءات التي تهدف إلى توفير الغذاء المناسب للسكان وتحقيق التنمية المستدامة وسلامة الأغذية وتحسين المستوى التغذوي.

-سياسات توفير الخدمات المساعدة للإنتاج:

مجموعة من الإجراءات والبرامج التي تساعد على تأمين المناخ المناسب للعملية الإنتاجية الزراعية عن طريق تحسين وتطوير كافة الخدمات المساعدة من بحوث وإرشاد وتدريب ورعاية بيطرية وغيرها من الخدمات.

الفصل الثاني
سياسة تخطيط الإنتاج الزراعي

بدأت سورية باعتماد الخطط الخمسية اعتباراً من الستينيات، وانسجم التوجه العام لهذه الخطة مع التوجهات السياسية والاجتماعية، والاقتصادية، وركزت الخطط قبل عام 1985 على التخطيط المركزي، وتعزيز دور الدولة في المجالات كافة، واعتباراً من الخطة الخمسية السادسة (1986–1990) بدأت الخطط بالتوجه بشكل أكبر نحو التخطيط التأشيري، وتم إعداد الخطة الخمسية العاشرة ووضعها(2006–2010) انسجاماً مع نهج اقتصاد السوق الاجتماعي. وتسعى الحكومة ممثلة بالجهات الرسمية المعنية وخاصة وزارة الزراعة بتطوير آلية التخطيط المتبعة في القطاع الزراعي، بحيث تشمل الأنشطة الإنتاجية كافة في هذا القطاع الهام، ولإنجاح عملية التخطيط تتبع السياسات التالية:

1- يتم إعداد الخطط الإنتاجية في ضوء المؤشرات التي تضعها الإدارة المركزية من قبل الجهات المعنية في المحافظة، والمناطق، ويتمثل فيها الجهات ذات العلاقة بالقطاع الزراعي.
2- التخطيط لزراعة المحاصيل الاستراتيجية في كل منطقة، بناء على مدى توفير الملاءمة الفنية.
3- تحديد المساحات، والكميات المنتجة للمحاصيل الزراعية، وخاصة الاستراتيجية منها، بناء على خطة الطلب على هذه المحاصيل التي تأخذ بالحسبان توقعات الطلب الداخلي، والخارجي على هذه السلع.
4- اختيار الدورات الزراعية الملائمة لقدرة الأرض الإنتاجية، والمتماشية مع قدرة الموارد المائية على التجدد في كل منطقة زراعية، وذلك بهدف المحافظة على ديمومة استخدام الموارد الزراعية المتاحة.
5- تحديد مواعيد الزراعة، وتقديم الخدمات والحصاد في كل منطقة بناء على تعليمات مراكز البحوث المختصة في تلك المناطق.
6- تأمين مستلزمات الإنتاج، وتوفيرها بالكميات الكافية، والوقت المناسب، بالإضافة لاتباع سياسة إرشادية، وإعلامية مناسبة لتعريف المنتجين بآلية الحصول على هذه المستلزمات.
7- دعم قطاع الإنتاج الحيواني من خلال تقديم الخدمات البيطرية الصحية بدون مقابل وخاصة فيما يتعلق باللقاحات والأدوية البيطرية لبعض الأمراض السارية.
8- تطوير السياسات الإنتاجية، والتسويقية للأعلاف، وتفعيل سياسة دعم أسعار الأعلاف.
9- تتولى الحكومة عملية الإشراف على منح التراخيص الزراعية، والإشراف على تنفيذ الأنشطة الزراعية كلها المتعلقة بالخطة، وتتعهد الدولة بتقديم الخدمات الفنية كافة عن طريق الوحدات الإرشادية المنتشرة في المناطق الإنتاجية في سورية كافة.

10- استخدام الأرقام التأشيرية التي تصدرها وزارة الزراعة (تأخذ هذه الأرقام بناء على الأهداف الخاصة الموضوعة بالخطة المتوسطة، والخطة طويلة الأجل بالنسبة لقطاع الزراعة) كمرجع لتطوير الخطط على مستوى المحافظات.

11- تبني النهج التشاركي بهدف ضمان اقتناع، وتبني الأطراف المعنية جميعها لهذه الخطة. ويتم ذلك من خلال مناقشة أرقام الخطة على المستويات الإدارية جميعها اعتباراً من القرية، ويتم الاتفاق عليها من قبل الأطراف المعنية جميعها.

12- مراجعة الخطط المقدمة لوزارة الزراعة على المستوى الوطني بمشاركة الاتحاد العام للفلاحين، ووزارة الري، والمديريات المعنية في وزارة الزراعة.

13- تجمع الخطط الزراعية، وتقدم للجنة المتابعة في مجلس الوزراء لإقرارها.

14- يؤخذ بالاعتبار عند إعداد خطة الأراضي المروية تقدير إمكانية الري في الأحواض المائية من قبل وزارة الري، وحساب احتياجات المحاصيل من المياه.

15- استثناء الآبار الجافة في المنطقتين الرابعة والخامسة، والآبار المتواجدة في المصادر ذات العجز المائي من خطة الري السنوية.

- **أنواع التخطيط الزراعي :**

1- التخطيط الإنتاجي: يدرس جوانب تنظيم الإنتاج الزراعي ، زراعة وإنتاج المحاصيل والأشجار المثمرة بشكل عام ومساحة الأرض المزروعة بالأشجار وعدد الأشجار والمحاصيل المزروعة وكذلك تتضمن أيضاً تربية الحيوانات.

2- التخطيط الاستثماري : وهي الخطط التي تتناول جوانب استثمار رؤوس الأموال في مناطق محددة والتخطيط لتنفيذ بعض المشروعات الحيوية والزراعية لتحقيق سياسات وأهداف مختلفة حيث قامت الدولة بتحقيق بعض المشروعات وإلغاء بعضها وخصصت الدولة ميزانية سريعة لمشروع الري الحديث .

3- تخطيط القوى العاملة : يتم تخطيطها سنويا لتحديد العمالة الزراعية في سوريا وتحديد احتياجات وتنفيذ الخطط من العمالة الدائمة والمؤقتة بغية تحديد حاجة كل مكون من مكونات الخطة من العمالة استناداً على البرامج الموضوعة لتنفيذ الخطة بالإضافة على تحديد النقص من العمالة و كذلك البطالة.

4- الخطة السنوية الموحدة : وهي الخطة التي تشمل كافة الخطط ، وكذلك تشمل التخطيط لزراعة المساحات خلال سنة .

-**مؤشرات سياسات التخطيط الحالية في مجال الإنتاج :**

1- عدم زراعة الشعير في منطقة الاستقرار الأولى لأن الشعير يتحمل الجفاف والتركيز على زراعة الأقماح والبقوليات الغذائية .

2- عدم التخطيط لزراعة المحاصيل الصيفية في منطقة الاستقرار الرابعة .

3- تخفيض مساحة القطن 10% على الأحواض وخاصة في مناطق مناسيب المياه المنخفضة .

4- عدم زراعة الأشجار المثمرة في مناطق زراعة المحاصيل .

5- اعتماد الأصناف وخاصة القمح في المناطق المناسبة بيئياً .

6- تحديد نسب التكثيف في مناطق الاستقرار البعلية :

100% الأولى – 80% الثانية – 60% الثالثة – 50% الرابعة وعدم زراعة الخامسة .

7- ألا تزيد نسبة زراعات الشتوية عن 70% والباقي صيفي .

8- زراعة الأقماح بنسبة 50% .

9- التركيز على تنفيذ المشروعات ذات الطابع الاقتصادي .

10- إشراك القطاع الخاص مع القطاعات الاقتصادية الأخرى في عمليات الترخيص للمشاتل الخاصة – شراء مستلزمات النتاج الزراعي تحت إشراف رقابة الدولة .

– إعداد الخطة الإنتاجية الزراعية :

يتم إعداد الخطة الإنتاجية الزراعية لتحقيق الأهداف العامة والمحددة لسياسة الدولة في القطاع الزراعي آخذة بعين الاعتبار كافة المستجدات المتعلقة بالموارد الطبيعية واستثمارها لتحقيق أفضل عائد مع الحفاظ عليها من الاستنزاف والتدهور، ولإنجاز الخطة وإقرارها من قبل رئاسة مجلس الوزراء في الوقت المحدد يتم الإيعاز إلى الجهات المعينة للمباشرة بإعداد الخطة في المحافظات **وفق الأسس التالية:**

1–التخطيط للمساحات المروية والدورة الزراعية والتراكيب المحصولي حسب الموارد المائية الجوفية المتجددة ومخازين السدود المخصصة للري .

2–توفير الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية الزراعية بما يحقق أفضل إنتاج بأقل التكاليف ، وإيلاء أهمية خاصة للمتغيرات التي طرأت على ميزان استعمالات الأراضي .

3–اعتماد الدورات الزراعية والتراكيب المحصولية المناسبة وإعطاء الأولوية للمحاصيل الاستراتيجية.

4–تأمين حاجة المعامل القائمة من الموارد الأولية لتشغيلها حسب طاقة المعمل .

5–تلبية متطلبات الاستهلاك المحلي من المنتجات الزراعية التي يمكن إنتاجها ، مع تأمين فوائض من المنتجات القابلة التصدير .

6– ضرورة مشاركة كافة الجهات المعنية مع التقيد بتعليمات القانون رقم / 14 / لعام 1975 .

–مكونات الخطة الإنتاجية الزراعية :

أ– ميزان استعمالات الأراضي :

–مقارنة ميزان استعمالات الأراضي لموسميين متتاليين لبيان المساحات المخلة والمخرجة من الاستثمار وحسب كل بند من بنود ميزان استعمالات الأراضي ، و *تفصيل ميزان استعمالات الأراضي* حسب مناطق الاستقرار الزراعي .

-توزيع المساحات المروية على المصادر المائية المختلفة وتبعاً لمناطق الاستقرار الزراعي ، ويتم إعداد ميزان استعمالات الأراضي مع تبرير الاختلافات بين أرقام الخطة المقررة للموسم السابق (منفذ) ومشروع الخطة للموسم القادم (مخطط)، وبيان الحالة التفصيلية للمساحات المضافة للاستثمار أو الخارجة منه وكذلك المحولة من مروي إلى بعل أو بالعكس والتي تحولت من مصدر مائي إلى آخر(الري على الآبار - الأنهار والينابيع - شبكات الري الحكومية) ، على أن يتم التبرير بموجب محاضر موقع عليها من قبل كافة الجهات المعنية مع لحظ المساحات المروية وفق الطاقة الإروائية الفعلية لكل مصدر مائي ، وبناء على ميزان الاستعمالات الأراضي لكل محافظة يتم إعداد جداول ميزان الاستعمالات الأراضي للقطر حسب مناطق الاستقرار المعتمدة.

ب-الدورات الزراعية المروية :

-جدول إجمالي المساحة المروية للمحافظة موزعة على ثلاث أقسام رئيسة (المحاصيل والخضار الشتوية-المحاصيل والخضار الصيفية-المحاصيل والخضار التكثيفية) .

-توزيع المساحات المروية على المصادر المائية المختلفة(آبار- أنهار- سدود - مشاريع ري حكومية - بحيرات وينابيع - أخرى إن وجدت) حسب مناطق الاستقرار الزراعي ، وتحديد نسبة التكثيف على ضوء كميات المياه المتوفرة في كل مصدر مائي، والمحددة من قبل وزارة الري ومديريات الخدمات الفنية بالمحافظة مع التركيز على التعاقب الأنسب للمحاصيل من حيث موعد الزراعة وفترة نمو المحصول وموعد الجني بغرض استثمار الأراضي والمياه استثمارا كاملاً وبشكل متواصل على مدار السنة .

-الاستمرار بتطبيق دورة زراعية 80% شتوي و20% صيفي على الآبار الارتوازية بغية الحفاظ على المخزون المائي وإلغاء الزراعات الصيفية في منطقتي الاستقرار الرابعة والخامسة .

ج- الدورات الزراعية البعلية:

يتم تنظيم الدورة الزراعية البعلية وذلك حسب مناطق الاستقرار وفق نسب التكثيف التالية(الأولى 90 % ،الثانية85% ،الثالثة 67 %،الرابعة 50 %)، مع إلغاء الزراعات البعلية في منطقة الاستقرار الخامسة . وأثناء تنظيم الدورات الزراعية المروية والبعلية يجب مراعاة اعتبار أرقام الخطة الإنتاجية للموسم السابق (المنفذ) الإنتاج ، والمراديد أرقاماً تأشيرية لخطة الموسم الزراعي السابق مع لحظ المتغيرات إن وجدت.

د-خطة البيوت البلاستيكية :

استناداً إلى الواقع العملي للزراعات المحمية بمختلف مواقعها وحسب نوع الزراعات ، يتم التخطيط لهذه البيوت البلاستيكية مبينين فيها عدد ونوع ومساحة وإنتاج أهم الزراعات الأساسية في هذه البيوت وتوزعها على المحافظات .

هـ- خطة الأشجار المثمرة :

يتم التأكد من أعداد الأشجار المثمرة والمساحات المشغولة بها ومتوسط عدد الأشجار المثمرة في الهكتار الواحد ، واعتماد الأرقام المنفذة للموسم الزراعي السابق ، مع التأكيد على تطبيق القرارات الناظمة بخصوص زراعة الأشجار المثمرة ، والأخذ بعين الاعتبار خطة التوسع بالتشجير المثمر للأراضي المروية والبعلية في القطر

للموسم المحدد ، وإعداد جداول الأشجار المثمرة حسب كل نوع من أنواع الأشجار (مساحة كل شجرة– العدد الكلي– العدد المثمر– المردود– الإنتاج) وذلك للأشجار المروية والبعلية ، وأعداد جداول التوسع بالتشجير المثمر للأراضي المروية والبعلية للموسم الزراعي المعتمد .

و–خطة الثروة الحيوانية :

يتم اعتماد أعداد الثروة الحيوانية المنفذة للموسم السابق، ونسب النمو الفعلية التي طرأت عليه، وذلك عن طريق تطبيق المؤشرات الفنية للثروة الحيوانية المعمول بها لنمو القطيع(الأبقار بمختلف أنواعها الأجنبي– والمحسن والشامي والمحلي– الأغنام– الماعز الجبلي والشامي– الدواجن–الأسماك– النحل – الجاموس) وبالتالي يتم إعداد ما يلي :

أ–جداول الثروة الحيوانية بحسب كل نوع من الحيوانات الزراعية مع بيان العدد الكلي – العدد المنتج – إنتاج الحليب – إنتاج اللحم – إنتاج الشعر أو الصوف) .

ب– جداول إجمالي خطة الثروة الحيوانية .

ج– جدول مقارنة الثروة الحيوانية لموسمين متتاليين البيان الفروقات الأساسية خلال موسمين .

ز–خطة مستلزمات الإنتاج الزراعي :

يتم إعداد مستلزمات الإنتاج الزراعي المطلوبة، وأوقات تأمينها بشكل مناسب ، وتشمل مجموعة من الجداول :

–جدول البذار يتضمن أنواع وكميات البذار اللازمة لزراعة كامل المساحات المخططة، وكميات البذار التي ستقوم المؤسسة العامة لإكثار البذار بتأمينها في ضوء طاقاتها المتاحة .

–جدول العبوات يشمل كميات العبوات المطلوبة لسد حاجة الموسم الزراعي منها ، حيث تقوم الجهات الرسمية بتأمين معظم العبوات بينما يساهم القطاع الخاص مع الشركة العامة للخضار والفواكه بتأمين الصناديق وبعض الأكياس .

–جدول يتضمن المواد العلفية للثروة الحيوانية احتياجات الثروة الحيوانية من المواد العلفية من حيث النوع والكم ومعادل النشا ، والبروتين الخام ، وذلك حسب المفننات العلفية لكل نوع من أنواع الثروة الحيوانية وحسب طريقة التربية ولكل قطيع ، حيث تقوم المؤسسة العامة للأعلاف ومستوردات القطاع الخاص بتأمين جزء والباقي من قبل المربين .

– جدول مستلزمات الإنتاج الزراعي من الأسمدة (الأسمدة المحلية والأسمدة المستوردة) .

–خطة الأدوية واللقاحات البيطرية المخطط إنتاجها واستيرادها ، والبرنامج الزمني الدوري للتحصينات الوقائية والمعالجات موزعة حسب أشهر السنة .

–الخطة الإنتاجية للغراس المثمرة ، وخطة المشاتل الرعوية، وخطة جمع و توزيع البذور الرعوية، وخطة التحريج الاصطناعي وإنتاج الغراس الحراجية المقررة .

- سياسة تأمين مستلزمات الخطة الإنتاجية:

أ- سياسات تأمين البذار: تبنى سياسة تأمين مستلزمات الإنتاج للخطة الزراعية على الأسس التالية:

بالنسبة للسياسات الزراعية لتأمين البذار تبنى على النحو التالي:

1-تامين البذار لمحاصيل الحبوب من المصادر المحلية، وذلك عن طريق المؤسسة العامة للبذار، أو من إنتاج المحاصيل محلياً. ويتم تأمين بذار الخضار عن طريق القطاع الخاص باستثناء محصول البطاطا التي يتم تأمين بذارها على النحو التالي:

- الإعلان عن فتح باب الاكتتاب على البذار المستورد عن طريق الإعلام المرئي، والمسموع، والمقروء، ومديريات الزراعة، والمصارف الزراعية، واتحاد الفلاحين، وغرف الزراعة في المحافظات.
- يحدد احتياج قطاع الزراعة من بذار البطاطا المستورد طبقاً للكميات المكتتب عليها من قبل الأخوة الفلاحين لدى فروع المؤسسة والمصرف الزراعي.
- يتم الإعلان عن الكمية المراد استيرادها بكمية إجمالية، ويترك لمجلس الإدارة في المؤسسة تحديد الكميات المطلوبة من كل صنف حسب حاجة القطر للعروات المختلفة، وتكلف المؤسسة باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان وصول البذار في الموعد المناسب .

2-يتم تأمين بذار محصول الشوندر السكري على النحو التالي:

- تحسب كمية بذار الشوندر السكري متعدد الأجنة وفق معدل بذار 10 كغ للهكتار، ومن بذار الشوندر السكري وحيد الجنين وفق معدل البذار (وحدة بذرية دولية).
- يتم حساب المدوَّر من الموسم السابق، ويستكمل باقي الاحتياج عن طريق الاستيراد وفق المواصفات الفنية المعتمدة من قبل المؤسسة العامة لإكثار البذار.

- السياسة المتبعة لحساب البذار الواجب تأمينه للخطة الإنتاجية:

تحسب كميات البذار الواجب تأمينها لزراعة محاصيل وفق ما يلي:

- تحدد معدلات البذار اللازمة لوحة المساحة بالنسبة لمحصول ما.
- تضرب كمية البذار اللازمة لوحدة المساحة بالمساحة الإجمالية المخطط زراعتها بالمحصول.

مثال: احسب كمية البذار الواجب تأمينها لزراعة المساحة المقرر زراعتها بمحصول الشعير البعل في والبالغة 1316848 هكتاراً علماً أن كمية البذار المحددة للهكتار هي 100 كغ.

الحل:

$$TQ = A \times Q$$

TQ : كمية البذار الكلية (طن /ه أو كغ /ه).

A : المساحة الكلية . Q : كمية البذار اللازمة لوحد المساحة .

$(1316848 \times 100) \div 1000 = 131684.8$ TON

– السياسات الزراعية فيما يتعلق بتأمين الأدوية، واللقاحات البيطرية:

تبنى هذه السياسات وفق الأسس التالية:

- حساب كمية اللقاحات، وكمية الأدوية اللازمة بناء على احتياجات البرنامج الزمني الدوري للتحصينات الوقائية، والمعالجات الطفيلية موزعة حسب أشهر السنة لعام الخطة.
- تأمين احتياجات الثروة الحيوانية من الكوادر الفنية، والأدوية اللازمة لمعالجة الأمراض السريرية، والأمراض التناسلية.

–السياسات المتعلقة بتأمين الأسمدة الزراعية:

تحدد كميات الأسمدة الواجب تأمينها للموسم الزراعي بناء على جدول الاحتياجات السمادية المبين فيه حاجة وحدة المساحة المزروعة بكل محصول من محاصيل الخطة ثم تضرب بالمساحة المقرر زراعتها بكل محصول، ومن ثم نحصل على كميات الأسمدة من جمع كميات الأسمدة اللازمة لمحاصيل الموسم الإنتاجي.

الفصل الثالث

سياسة استخدام الموارد الزراعية

تشكل عملية الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية في سورية محوراً أساسياً من محاور السياسة الاقتصادية العامة للدولة في سورية، وتسعى سياسة الحكومة لتحقيق الاستخدام المستدام لهذه الموارد بغية تحقيق الأمن الغذائي للسكان من خلال الاستخدام المستدام لهذه الموارد. وكما هو معروف، يتحقق ذلك من خلال استغلال هذه الموارد بما يتناسب وطاقة هذه الموارد على التجدد.

أولاً- سياسة استثمار الموارد الأرضية في سورية:

تبلغ مساحة سورية 18.5 مليون هكتار وتبلغ نسبة الأراضي القابلة للزراعة 32% من إجمالي مساحة سورية، وتبلغ نسبة أراضي المروج، والمراعي 45% ونسبة مساحة الغابات 3% أما 20% المتبقية فتصنف على أنها أراض غير قابلة للزراعة، ويتباين ميزان استخدام الأراضي الزراعية من سنة إلى أخرى، وحسب مناطق الاستقرار الزراعي، والمحافظات اعتماداً على خطط الإنتاج الزراعي السنوية، والظروف المناخية، واستجابة المزارعين لظروف سوق السياسات الزراعية المطبقة. وتبنى السياسات الزراعية المتعلقة باستغلال الأراضي القابلة للزراعة في سورية على الأسس التالية:

1- التوسع في زيادة مساحة الأراضي الزراعية المروية عن طريق التوسع في مشاريع الري الحكومية، ومشاريع استصلاح الأراضي، واستخدام تقنيات الري، وزيادة عدد الآبار.
2- الاستخدام الأمثل، والمستدام للأراضي الزراعية عن طريق اعتماد التراكيب المحصولية، والدورات الزراعية التي تضمن استدامة الإنتاج، وتحقيق التكامل بين الإنتاجين النباتي، والحيواني.
3- العمل على استصدار قانون يحد من التفتت الحيازي التي تعاني منه الأراضي الزراعية في سورية.
4- التوسع بعمليات استصلاح الأراضي في المناطق المروية التي تقوم بها وزارة الري إذ يبلغ وسطي الأراضي المستصلحة سنوياً بحدود 20 ألف هكتار.
5- ربط عمليات استصلاح الأراضي التي تقوم بها وزارة الزراعة، والإصلاح في المناطق الجبلية، والهضاب بمشاريع التنمية الريفية المتكاملة، والمقامة بالتعاون مع المنظمات الإقليمية، والمحلية.
6- استخدام مستلزمات الإنتاج، وخاصة الأسمدة، والمبيدات في كل منطقة حسب تعليمات مراكز البحوث المختصة بهدف المحافظة على قدرة الأراضي الزراعية الإنتاجية.
7- استخدام تقنيات الاستشعار عن بعد بالتعاون مع جايكا بهدف تصنيف الأراضي الزراعية في سورية، ومراقبة تنفيذ الخطط الزراعية، وتقدير الإنتاج، والإنتاجية للأراضي الزراعية.

8- تطورت مساحة الأراضي المروية في سورية نتيجة للسياسات الزراعية المطبقة، والهادفة لزيادة الإنتاج، وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

-الإجراءات اللازمة لتحقيق سياسة استخدامات الأراضي في سورية :

1- دراسة الواقع الحالي للأراضي في سورية من خلال دراسة الأراضي القابلة للزراعة المستثمرة منها والغير مستثمرة وأراضي الحراج والمراعي والمروج .

2- موقع ومساحة هذه الأراضي وتحديد نوع الملكية فيها وحجم الحيازة فيها .

3- تحديد المشكلات الموجودة في هذه الأراضي .

4- تحديد المساحات الممكن استصلاحها وإدخالها في الاستثمار .

5- النظر في استصلاح الأراضي من خلال إدخال مساحات جديدة في الاستثمار .

6- تحديد المساحات المروية والبعلية وما هي أنواع المحاصيل التي تزرع فيها والنظر في إمكانية زيادة المساحة المروية عند توفر المياه المتاحة .

7- النظر في تحويل طرق الري التقليدية الى طرق ري حديثة والاعتماد على التقنيات الحديثة من بذار وسماد واتباع دورات زراعية مناسبة .

8- إعادة تأهيل مصادر المياه الموجودة وإقامة السدود .

9- تنفيذ تقنيات حصاد المياه في الأراضي ذات المنحدرات .

ينبغي لدى تخطيط استخدام الأراضي الزراعية اتباع الخطوات التالية :

1) حصر الموارد الأرضية وتقييمها
2) تحديد التغييرات التي ستطرأ على تركيب الموارد الأرضية
3) تصميم الدورة الزراعية
4) تحديد التركيب المحصولي للأراضي الزراعية

-حصر الموارد الأرضية :

يجري أولا" حصر مساحة سورية الجغرافية ثم المساحات المستثمرة زراعيا" وغير المستثمرة، وتوضح إمكانية استثمار أراضي جديدة من الأراضي التي لم تستثمر بعد، وتوزع المساحة المستثمرة إلى أراضي مزروعة وأراضي مبورة وتوضح إمكانية تقليل الأراضي البور، كما توزع مساحة الأراضي المزروعة وفق أنواع المحاصيل، أي تحدد المساحة التي ستزرع بكل محصول من المحاصيل، كما تبين مساحة الأراضي المروية والأراضي البعلية ومساحة الأشجار المثمرة والغابات، ومساحة أراضي المروج الطبيعية والمراعي وما إلى ذلك.

ويمكن حصر الموارد الأرضية وفقا" للزمر التالية :

المساحة الكلية –مساحة الأراضي الزراعية –مساحة الأراضي المفلوحة منها المروية والبعلية

المساحة المزروعة بالمحاصيل –مساحة الأراضي المبورة –مساحة الأراضي المشجرة بالأشجار المثمرة – مساحة االزراعية لمروج والمراعي الطبيعية –مساحة الغابات والحراج

– **التغير في تركيب الموارد الارضية :**

لا بد لدى تخطيط استخدام الأراضي الزراعية من أن يؤخذ بعين الاعتبار ذلك التغير في تركيب الموارد الأرضية الذي سيطرأ عليها خلال الفترة المخطط لها. ويمكن في هذا المجال الاعتماد على ميزان الأراضي الزراعية الذي يوضح التغيرات التي ستطرأ على كل نوع من أنواع الأراضي الزراعية، فيبين مثلا" مساحة الأراضي المشجرة بالأشجار المثمرة التي ستتحول إلى أراضي مفلوحة تستخدم في زراعة المحاصيل الحقلية، ومساحة الأراضي المفلوحة التي ستغرس خلال فترة الخطة بالأشجار المثمرة .....الخ.

–الدورة الزراعية :

من الأمور المهمة في تخطيط إنتاج المحاصيل الزراعية تحديد الدورة الزراعية التي يؤدي اتباعها إلى تحقيق كثير من العوامل المساعدة في زيادة المردود وتحسين خصوبة التربة. بل إن زراعة محصول ما قد يساعد في توفير عناصر غذائية معينة يحتاج إليها محصول آخر، لذلك فإن اختيار دورة تعاقب زراعة المحاصيل الزراعية يلعب دورا" مهما" في تحديد مستوى استخدام الموارد الأرضية، وبالتالي يؤثر مباشرة على درجة خصوبة التربة. فتكرار زراعة محصول واحد في نفس الأرض سيؤدي إلى انخفاض مردود هذا المحصول باستمرار، كما تتدنى في نفس الوقت درجة خصوبة التربة ويزيد انتشار الأعشاب الطفيلية الضارة التي تنهك خصوبة التربة أيضا" ، وتختلف الدورة الزراعية من منطقة لأخرى تبعا" للظروف المناخية والطبيعية، وتبعا" لوجهة التخصص في الإنتاج الزراعي. فالأراضي المروية تحتاج إلى دورة زراعية تختلف عن الدورة الزراعية التي تحتاجها لمناطق البعلية، كما أن المناطق التي تتميز بوجود فرع حيواني متطور تتطلب دورة زراعية تختلف عن الدورة التي تتطلبه المناطق الاخرى. ففي المناطق التي تتميز بقلة كميات الأمطار الهاطلة والتي لا تكفي للزراعة المستمرة يقترح اتباع دورة رباعية يدخل في كل منها نظام التبوير –

التركيب المحصولي للأراضي الزراعية :

يتم التخطيط لزراعة كل منطقة من المناطق الزراعية بالمحاصيل لإنتاج هذا النوع أو ذاك من المحاصيل أو تربية هذا النوع أو ذاك من الماشية وانطلاقا" من تقدير الطلب الإجمالي على كل نوع من السلع الزراعية مع الأخذ بعين الاعتبار المردود المخطط لكل نوع من أنواع المحاصيل الزراعية وإنتاجية كل نوع من أنواع الماشية وفق وجهة التخصص.

ثانياً- السياسات الزراعية في مجال استخدام الموارد المائية في سورية:

تبنى السياسات الزراعية المتعلقة باستغلال الموارد المائية للأغراض الزراعية في سورية على الأسس التالية:

1-تحسين إدارة المياه واستخدامها، والمحافظة عليها بحدود الموارد المتجددة عن طريق التالي:

- تنظيم استخدام المياه عن طريق التقيد بالمقننات المائية المخصصة لزراعة كل محصول من قبل إدارة البحوث الزراعية.
- إصدار القوانين والقرارات بهدف رفع كفاءة المياه المستخدمة في الري ومن أهمها:

أ- القانون رقم 3 لعام 1972 المتعلق بإنشاء السدود المتوسطة والصغيرة. قوانين رسوم المياه وتعديلاتها (القانون رقم 46 لعام 1972، والقانون رقم 19 لعام 1989، والقانون رقم 128 لعام 1989) والتي رفعت رسوم الري من شبكات الري الحكومية من 70 ليرة سورية للهكتار في عام 1972 إلى 600 – 3500 ليرة سورية للهكتار.

ب – قرار المجلس الزراعي الأعلى رقم 11/ لعام 2000 القاضي بتحويل كافة المساحات المروية بطرق الري التقليدية إلى تقانات الري المتطورة خلال أربع سنوات، وبمتوسط قدره 3000 هكتار سنوياً.

ج- المرسوم التشريعي رقم 91 لعام 2005 المتضمن إحداث صندوق لتمويل المشروع الوطني للري الحديث برأسمال قدره 53 مليار ليرة سورية يقدم للمزارعين على هيئة منح، وقروض ميسرة دون فوائد.

2- التوسع بإقامة محطات تكرير المياه العادمة من أجل إعادة استخدامها في الزراعة.

3- تفعيل دور مديرية الاستمطار في وزارة الزراعة.

4- دعم الهيئات التي تعمل على تطوير عمل مشاريع الري وصيانتها.

5- التوسع بإقامة المشاريع الهادفة إلى تحسين كفاءة الموارد المائية، وتهدف السياسة المائية في هذا المجال إلى رفع كفاءة استخدام المياه من 50% إلى 80 % من خلال تقليل الهدر في شبكات نقل المياه.

6- إنهاء حفر الآبار العشوائية، وتسوية وضع الآبار المخالفة، وتنظيم استثمار المياه الجوفية، وتركيب عدادات على الآبار، وتحديد المقننات وفق المتجدد المائي، والحاجة، ومراقبة الاستهلاك.

7- التقويم المستمر لكامل المنشآت المائية المختلفة من منشآت حجز، وسدود، ومشاريع ري، وصرف، والبدء بإعادة تأهيل المشاريع الحيوية ذات المردودية الاقتصادية، والبيئية العالية، ومؤشرات الأداء الجيدة واقتراح المشاريع التي تخدم متطلبات التنمية المستدامة.

هدفت السياسات الزراعية المطبقة منذ الستينيات في سورية إلى زيادة الاستثمارات الحكومية في مجال إقامة مشاريع الري الكبيرة، بالإضافة إلى استصلاح الأراضي، وخاصة المروية منها، وذلك بغية مواجهة الطلب على المياه، وبالأخص بعد تزايد موجات الجفاف. ورغم أن سورية تمتلك سداً كبيراً؛ هو سد الفرات، وأربعة سدود متوسطة هي: سد الرستن، وقطينة، وتلدو، ومحردة. وتمتلك سورية 154 سداً صغيراً، فقد بلغت طاقة السدود التخزينية في عام 2006 18629 مليون م^3.

ثالثاً- سياسة إدارة المراعي الطبيعية واستخدامها:

أولت الحكومية البادية اهتماماً مميزاً، نظراً لأهميتها الاقتصادية الكبيرة، فنفذت العديد من البرامج الهادفة لحماية الموارد الأرضية، وإعادة الأحياء لمعالجة القضايا البيئية، والاقتصادية الرئيسة، أصدرت العديد من التشريعات المتعلقة بحماية موارد البادية وخاصة المراعي الطبيعية. وتبلغ مساحة البادية في سورية 10.2 مليون هكتار، منها حوالي 8 مليون هكتار مراعٍ طبيعية، وتشكل مساحة البادية نسبة 55% من مساحة سورية، ويبلغ عدد سكانها حوالي 1.5 مليون نسمة، يعمل معظمهم برعي الأغنام، ولكن موجات الجفاف المتتابعة، والرعي الجائر، وعدم الاستخدام الصحيح لموارد البادية، كل ذلك أدى لتعرض العديد من مناطق البادية للتصحر، والتعرية، والتدهور في أنواع النباتات المستساغة، ويمكن حصر أهم السياسات المطبقة لاستغلال الموارد الطبيعية في البادية على النحو التالي:

1. توفير الخدمات الصحية، والبيطرية، والفنية، والإرشادية لسكان البادية، والتوسع في إقامة البِنى التحتية.
2. التوسع في استخدام تقنيات حصاد المياه بهدف الاستغلال الصحيح للموارد المطرية في البادية.
3. تشجيع السكان لاستخدام مصادر الطاقة البديلة للاستعاضة عن الاحتطاب.
4. تحديث القوانين، والتشريعات الناظمة لإدارة أراضي البادية واستغلالها، وخاصة فيما يتعلق بفلاحة البادية، وتنظيم عمليات الرعي.
5. اعتماد مبدأ النهج التشاركي مع السكان المحليين بغية تطوير إدارة البادية، واستثمارها اقتصادياً وحمايتها من التعديات، ووضع برنامج متكامل لإدارتها باعتماد النهج التشاركي مع السكان المحليين.

6. التوسع في إقامة المحميات الرعوية، وزيادة المساحات الرعوية التي يتم حمايتها سنوياً حيث يتم سنوياً حماية حوالي 300 ألف هكتار بالسنة بهدف تحسين الغطاء النباتي في البادية، وتنظيم الرعي في هذه المراعي المحمية، ووضع الضوابط التي تنظم كيفية استفادة أصحاب الحقوق المجاورين لهذه المحميات منها.
7. التوسع في إقامة المشاتل الرعوية بهدف زيادة إنتاج الغراس الرعوية حيث يتم سنوياً إنتاج حوالي 1.5 مليون غرسة.
8. زراعة 50 ألف هكتار بالشتول الرعوية أو بزرها مباشرة بالبذار الرعوي. وضع خطط للاستخدام المستدام لموارد البادية من مراعٍ وموارد مائية.
9. التوسع في دعم المشاريع الصغيرة وتمويلها بالتعاون مع الهيئات الحكومية المحلية المعنية. بالإضافة للمنظمات الإقليمية والعربية بقصد تنويع مصادر دخل السكان في البادية، وتشجيع استقرار السكان.
10. التعاون مع المؤسسات العلمية، والبحثية لوضع أطلس لنباتات البادية، وتوصيفها كيميائياً، تمهد في الاستخدامات الطبية والصناعية الدوائية.
11. وضع الخطط لبناء احتياطي من الأعلاف في البادية لاستخدامه في السنوات العجاف.

رابعاً- سياسة استخدام الموارد الحراجية في سورية وتنميتها:

تقوم سياسة تنمية الحراج في سورية واستخدامها على الأسس التالية:

1. اعتماد مبدأ النهج التشاركي مع السكان المحليين بغية تطوير إدارة الغابات واستثمارها اقتصادياً وحمايتها من التعديات، ووضع برنامج متكامل لإدارتها باعتماد النهج التشاركي مع السكان المحليين.
2. رسم خارطة حراجية بالاعتماد على التصوير الجوي لتحديد وضعها الراهن، ومعالجة التعديات، والتجاوزات التي من الممكن أن تتعرض لها الغابات.
3. الاستمرار في أعمال التحريج للمواقع المناسبة للتوسع، وزراعة الأنواع الملائمة حسب الظروف البيئية في مناطق التوسع.
4. العمل على تطوير الثروة الحراجية في سورية من خلال ثلاثة مشاريع استثمارية لإعادة تحريج المواقع المتدهورة من الغابات، ونشر زراعة الأشجار الحراجية في مواقع جديدة مناسبة، إضافة لتشجير أطراف الطرق القريبة من المدن الرئيسة، وهذه المشاريع هي: مشروع تطوير الغابات – مشروع تربية وتنمية الغابات – ومشروع حماية الغابات ومكافحة الحرائق.
5. التوسع في شق الطرق الحراجية، والتوسع في إقامة المشاتل الحراجية،

6. التعاون مع المنظمات العربية، والدولية في سبيل وضع وتنفيذ البرامج التي تعمل على صيانة التنوع البيولوجي، والاستخدام المستدام للحياة البرية، مثل: برامج التنمية التي أُقيمت في جبل الحص، ومحمية أم الطيور، وفي البادية السورية وفي جبل عبد العزيز .
7. تعزيز نظم الإرشاد، والبحوث الحراجية، والقدرات المحلية للسياسات الحراجية، والدعم المؤسسي، وتقدير، ورصد موارد الغابات، والأراضي الحراجية، وموارد المزارع الحراجية والمزارع الشجرية.
8. تنسيق المعلومات، وتبادلها مع الجهات البحثية ذات العلاقة المحلية منها، والعربية، والدولية؛ لأجل تنفيذ معايير، ومؤشرات الإدارة الحراجية المستدامة على الصعيد المحلي.
9. تعزيز نظم الإرشاد، والبحوث الحراجية، والقدرات القطرية للسياسات الحراجية والدعم المؤسسي.
10. تقدير، ورصد موارد الغابات والأراضي الحراجية، وموارد المزارع الحراجية، والمزارع الشجرية. وسيواصل جهاز الإرشاد المختص تقديم المشورة المباشرة من خلال تنسيق المعلومات، وتبادلها لأجل تطبيق معايير ومؤشرات الإدارة الحراجية المستدامة على الصعيد المحلي في المناطق الحراجية كافة.
11. تقدم الحكومة الدعم المناسب للأجهزة الدستورية، واللجان، والشبكات الحراجية.
12. دعم برامج صيانة التنوع البيولوجي، والاستخدام المستدام للحياة البرية.
13. الاستمرار بالتعاون مع المنظمات العربية، والإقليمية للتوسع في إقامة المحميات الطبيعية.

خامساً– سياسة إدارة المصائد وتنمية الموارد السمكية:

تسعى الحكومة جاهدة لتنفيذ سياسات مشجعة تهدف لتنمية المصائد السمكية، وتنظيم الصيد، وتشجيع المنتجين على تربية الأسماك بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأسماك نظراً للأهمية الاقتصادية، والغذائية لهذا المنتج الغذائي. وتتبنى سياستها في هذا الخصوص على الأسس التالية:

1. تقديم الدعم الفني بهدف تطوير خدمات، وشبكات إحصاء، ومعلومات المصايد في سورية.
2. تعزيز الأجهزة الإقليمية للمصايد.
3. تنمية تربية الأحياء المائية.
4. التدريب في مجال المنهجيات، والخطوط التوجيهية للمصايد المرتكزة على المجتمعات المحلية.
5. تطبيق نظم الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، والمصايد صغيرة النطاق، والبرامج القطرية للسلامة البحرية الحرفية.
6. تطوير الثروة السمكية في المياه الداخلية.
7. تطوير عملية استغلال المصائد البحرية.

8. تطوير مشاريع، ونشاطات، وفعالية المؤسسة العامة للأسماك.
9. تشجيع كافة القطاعات (عام، خاص، تعاوني، مشترك) للاستثمار في قطاع الأسماك.
10. تنظيم مهنة الصيد السمكي في المياه الداخلية وفي الساحل السوري.
11. المساعدة في تأمين مستلزمات الإنتاج، وزراعة المياه الداخلية بالإصبعيات.
12. العمل على زيادة الإنتاج السمكي المحلي لتحقيق الاكتفاء الذاتي حيث يصل إنتاج سوريا بالمتوسط سنوياً في السنوات العشر الأخيرة إلى 17 ألف طن.
13. التعاون مع المنظمات الدولية، والعربية لتشجيع إدارة المصايد الساحلية، والترويج للتجارة الدولية السمكية من خلال تنسيق المعلومات، وتبادلها، وإجراء الدراسات، وأعمال التحليل على المستوى المحلي، وتدعيم إنشاء هيئات محلية لإدارة مصائد الأسماك في مزارع الأسماك، والسدود، والبحيرات، والأنهار، والبحر الأبيض المتوسط.
14. وضع سياسة مستقبلية لتنمية الطاقة الإنتاجية للموارد السمكية في سورية عن طريق زراعة الأسماك وصيدها في إجمالي المساحة المغطاة بالبحيرات التي تصل مساحتها إلى 1017 ولا يستخدم سوى نصف هذه المساحة فقط لصيد الأسماك أو لزراعتها.
15. الاهتمام بتنمية الطاقة الإنتاجية للجرف القاري في الساحل السوري التي تبلغ مساحته حوالي 1376 ميل^2 وتقدر طاقته الإنتاجية هي عبارة عن السياسات الزراعية المتبعة في استخدامات الأراضي، بغية تحقيق الأمن الغذائي وتأمين الغذاء وهذه السياسة ترتبط بالسياسات الاقتصادية والتسعيرية والتسويقية وكذلك سياسات الأمن الغذائي .

الفصل الرابع

سياسات الإنتاج الزراعي

- سياسات الإنتاج النباتي في سورية:

تركز السياسات الزراعية المعمول بها حالياً في مجال الإنتاج النباتي على تكثيف الإنتاج، وتحسين نوعيته من خلال تحفيز المزارعين على تنفيذ الخطط الزراعية التي شارك المزارعون في إعدادها، ويمكن إجمال أهم أهداف السياسات الزراعية في مجال الإنتاج النباتي على النحو التالي:

- التركيز على زراعة أصناف المحاصيل ذات الميزة النسبية والقادرة على المنافسة داخلياً وخارجياً بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتحقيق الأمن الغذائي، ودعم ميزان الصادرات.
- اعتماد برنامج للزراعات البديلة التي يمكن أن تحقق اقتصادية أفضل.
- الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية الزراعية عن طريق مراعاة الأثر البيئي الناتج عن تنفيذ الأنشطة الإنتاجية.

تسعى وزارة الزراعة، والجهات الحكومية ذات العلاقة برسم السياسات الزراعية وتنفيذها من خلال تنفيذ برامج تعكس هذه السياسات، ويمكن حصر أهم هذه البرامج على النحو التالي:

1- اعتماد التوسع الرأسي في الإنتاج الزراعي من خلال اعتماد التقنيات الحديثة، ونشرها، واستخدام الأصناف ذات الإنتاجية العالية، وبالأخص الأصناف المقاومة للجفاف، واستخدام مستلزمات الإنتاج، وبالأخص الأسمدة منها وفق المعدلات التي توصي بها المراكز البحثية المختصة؛ مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج، وتحسين نوعية المنتج، ويقلل من تكاليف الإنتاج.

2- تعديل التراكيب المحصولية باتجاه زيادة البقوليات الغذائية، والحبوب العلفية في الدورات الزراعية.

3- تفعيل دور المركز الإرشادية فيما يتعلق بالإشراف على تنفيذ السياسة الزراعية في مجال الإنتاج النباتي.

4- استخدام مواد المكافحة الآمنة بالحدود الدنيا عند الضرورة، وتعميم استخدام المكافحة المتكاملة، وبالأخص فيما يتعلق باستخدام المكافحة الحيوية.

5- الاهتمام بالزراعة العضوية، وتشجيع المزارعين على إنتاجها، والعمل على تطوير المخابر المعتمدة لتستطيع إعطاء شهادة دولية معترف بها؛ مما يعزز وضع السلع الزراعية العضوية السورية في الأسواق الخارجية.

6- التوسع بالبحوث الزراعية لتشمل كل النواحي الفنية، والإنتاجية، والاقتصادية للمحاصيل الزراعية المعتمدة، والبديلة.

7- استخدام مياه الري وفق المقننات المائية الخاصة بكل محصول، والموصى بها من قبل هيئة البحوث الزراعية.

8- تشجيع زراعة المحاصيل الاقتصادية ذات الميزة النسبية الظاهرية؛ بالإضافة إلى المحاصيل الاستراتيجية الأخرى من خلال حوافز إنتاجية متمثلة بالقروض العينية، والنقدية؛ بالإضافة لدعم أسعار شراء هذه المحاصيل.

9- حماية الإنتاج المحلي من خلال منع استيراد منتجات المحاصيل التي يحقق الإنتاج المحلي منها حاجة السوق المحلية، وحصر عملية استيراد منتجات المحاصيل الأخرى بموافقة وزارة الزراعة.

- سياسات الإنتاج الحيواني في سورية:

تعدُّ الثروة الحيوانية ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد السوري لأنها تشكل وسطيا حوالي 25% من مجمل الإنتاج الزراعي، وتشكل بالمتوسط 14% من مجمل الصادرات التجارية السورية، لذلك تولي الحكومة في سورية أهمية خاصة من خلال اتباع السياسات التالية:

- تشجيع إقامة مزارع للماشية في مناطق الاستقرار الثالثة، والرابعة، وبخاصة من الحيوانات الصغيرة المتأقلمة والمتأصلة (الماعز، والأغنام، والدواجن، والأرانب).
- التوسع بالأبحاث اللازمة لدراسة السلالات، والعروق المحسنة المحلية أو المدخلة وإكثارها ونشرها.
- رفع الكفاءة الإنتاجية لحيوانات التربية من خلال التوسع بعمليات التحسين والتدريج، وإدخال أنواع حيوانية عالية الإنتاجية، والتركيز على تحسين إنتاجية أغنام العواس، وإنتاج الكباش المحسنة، وتوزيعها على المربيّن.
- التوسع بالبحوث الهادفة لدراسة السلالات، والعروق المحلية، وإكثارها، ونشر تربيتها في المناطق الإنتاجية.
- تشجيع إنتاج الأدوية البيطرية محلياً، ودعم الصناعات المتخصصة بتأمين مستلزمات الإنتاج .
- تطوير صناعة المنتجات الحيوانية (التقليدية، والحديثة).
- التوسع بإقامة مزارع الأسماك في المناطق المناسبة لتربية الأسماك.
- التشدد في تنفيذ برامج الوقاية لتحصين حيوانات التربية من الأمراض الحيوانية، وخاصة المشتركة منها.
- توفير المعالجة المجانية لحيوانات التربية، وتوفير الأدوية اللازمة لذلك.
- تفعيل عمل الجمعيات التعاونية لمربيّ الحيوانات، وإشراك المنتجين في وضع الخطط الإنتاجية وتنفيذها.
- تفعيل دور الإرشاد الزراعي، وخاصة فيما يتعلق بنقل تقنيات الإنتاج الحديثة.

- تطوير عمليات إنتاج الأعلاف وتصنيعها، وتخزينها، وتأمين المقننات العلفية بالكميات المناسبة، وخاصة في سنوات الجفاف.
- زيادة الدعم المقدم لقطاع الإنتاج الحيواني. وخاصة في سنوات الجفاف، تأجيل سداد القروض، والإعفاء من الفوائد، وزيادة حجم القروض المقدمة لقطاع الإنتاج الحيواني، وتأمين الأعلاف بأسعار مناسبة.
- التنسيق مع الجهات العربية والدولية المختصة فيما يتعلق بتقصي انتشار الأوبئة، والأمراض المعدية التي تصيب الحيوانات، وخاصة المشتركة منها.
- تشجيع إقامة مراكز مبردة لتجميع الحليب، ونقله بوسائط مبردة بصورة صحية.
- تحديث نظم تربية دودة القز والنحل وتطويرها، وذلك لإنتاج الحرير، والعسل، ولنشر الطرق الحديثة ذات المردود الاقتصادي الأفضل.
- الاهتمام بتطوير المراعي في البادية من خلال التوسع بإنشاء المحميات الرعوية، وتنظيم الرعي، وتأمين مياه الري عن طريق التوسع بإقامة السدود السطحية، وحفر الآبار.
- زيادة إنتاج محاصيل الأعلاف عن طريق إدخال المحاصيل العلفية في التراكيب المحصولية للدورات الزراعية.

-السياسات الزراعية المتبعة لتأمين احتياجات الثروة الحيوانية من المواد العلفية:

رغم الجهود المبذولة من قبل الجهات المعنية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الأعلاف إلا أن الميزان العلفي يتدهور سنة بعد أخرى بسبب تدهور المراعي الطبيعية وتقلص المساحات المزروعة بالأعلاف الحبية، وخاصة الشعير الناتج عن تدني الهطولات المطرية إضافة إلى تدني نسبة الاستفادة من الأتبان الناتجة عن زراعة القمح، وتطور أعداد الثروة الحيوانية، وبنيت السياسات العلفية في سورية على الأسس التالية:

1- زيادة نسبة المساحات المزروعة بالمحاصيل العلفية في الدورات الزراعية.

2- تشجيع عمليات الاستفادة من مخلفات المحاصيل، وخاصة محصول القمح.

3- تطوير معامل الأعلاف القائمة، ورفع قدرتها الإنتاجية.

4- تشجيع القطاع الخاص على إقامة معامل تجهيز، وتصنيع الأعلاف.

5- السماح للقطاع الخاص باستيراد الأعلاف لتخفيض العجز في الميزان العلفي.

- الاستراتيجية المستقبلية للسياسات العلفية:

1- رفع نسبة الاستفادة من المخلفات الزراعية، وبخاصة الأتبان مع تحسين القيمة الغذائية لها من خلال استعمال المولاس والمواد البروتينية غير التقليدية.

2- زيادة المساحات المزروعة بالأعلاف الخضراء، والبقوليات لما لها من قيمة غذائية جيدة، ولمساهمتها في إمداد الحيوانات بالفيتامينات، والمعادن النادرة اللازمة.

3- وضع آليات تمكن من الاستفادة من كامل الكتلة الناتجة عن مخلفات مصانع الأغذية الزراعية.

4- الترويج لإقامة مشاريع تصنيع، الأعلاف المتكاملة وإنتاجها بالمنطقة الشمالية، والجزيرة بهدف الاستفادة القصوى من مخلفات المحاصيل الحقلية، وتحسين القيمة الغذائية لها.

الفصل الخامس

السياسة المائية

–تعريف السياسة المائية: Water Policy Identification

هي عبارة عن البرامج التي تحقق غايات موجهة لإدارة الموارد المائية من أجل تحقيق الأهداف العامة ضمن استراتيجية التنمية الزراعية في مجال الري، من خلال تطبيق مجموعة من الإجراءات والبدائل لتوضيح آثار تنفيذ هذه البرامج.

أولاً–الاستراتيجيات الواجب اتخاذها لمعالجة الواقع الرهن للمياه :

1– تشكيل فريق عمل من باحثين من مختلف الاختصاصات بحيث تشمل هذه الاختصاصات على مهندسين ري و اقتصاديين ومهندسين تربة .
2– دراسة الواقع الراهن للمياه ومقارنته مع وسطي عشر سنوات سابقة .
3– تحديد كميات الأمطار الهاطلة ومقارنتها مع معدلات الهطول الماضية .
4– تحديد حجم المياه على كافة المصادر المائية وخاصة السدود .
5– تحديد معدل النمو السكاني وتقدير أعداد السكان في الفترة الماضية الى جانب تحديد الوفيات والولادات لمعرفة الاحتياجات المائية لكل منها .
6– دراسة الخطة الإنتاجية الزراعية .
7– تقدير الاحتياجات المائية لكل محصول من خلال أسس ومعادلات رياضية مائية .
8– تحديد كميات المياه على السدود والأنهار .

ثانياً– أهم الإجراءات في تنفيذ هذه الاستراتيجية وآلية تنفيذها:

1– إعادة تأهيل السدود وصيانتها بغية تخفيض الفاقد من المياه .
2– التخطيط لزراعة المحاصيل في ضوء كميات المياه المتاحة من خلال زيادة المساحة المخططة في الدورات الزراعية الشتوية وتخفيض المساحات في الدورات الصيفية .
3– تحويل طرق الري التقليدية إلى طرق ري حديثة .
4– تحويل المساحات المزروعة في زمام الآبار في المناطق التي تتصف بشح المياه على التوسع في زراعتها في المناطق التي تتصف بوفرة المياه .
5– تخفيض أو إلغاء المساحات التكثيفية .

الفصل السادس

السياسة التسويقية

هي تلك الإجراءات التي من الضروري إتباعها من قبل الدولة أو المؤسسات التسويقية بغية إمكانية تصريف السلع والمنتجات الزراعية التي تنتج في القطر إلى الأسواق المحلية والخارجية، إلى جانب نقل وتسويق المنتجات المستوردة إلى مراكز تصريفها في سورية.

السياسات التسويقية الزراعية

يقصد بالسياسة التسويقية الزراعية مجموعة الأفكار والإجراءات المنظمة التي تتخذ بشأن التوجيه والأشراف والتنظيم والتدخل والسيطرة على سلوك وإنجاز الأنشطة التسويقية الزراعية بهدف تحقيق أهداف الفلاحين أو المستهلكين أو الوسطاء أو المجتمع ككل أو تحقيق التوازن بين الأهداف في آن واحد .

أهداف السياسة التسويقية الزراعية .

تتدخل الحكومات عموماً في ميكانيكية عمل النظم التسويقية لتحقيق واحد أو أكثر من الأهداف التالية :

1- الاستقرار في الأسعار والدخول الزراعية : فمن الأهداف الرئيسية لرسم السياسات التسويقية الزراعية العمل على استقرار الأسعار الزراعية ومن ثم استقرار دخول المزارعين لأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتقلبات الشديدة التي تحدث في الأسعار الزراعية .

2- حسن توجيه الموارد الزراعية : وذلك من خلال تشجيع المزارع إلى زيادة إنتاج أنواع معينة من السلع أو الإقلال من إنتاج أنواع معينة منها وفقاً لأهميتها وتبعاً لدرجات التفضيل السائدة في المجتمع .

3- زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي في المنتجات الزراعية : إذا تعتبر السلع الزراعية في مجملها متطلبات غذائية وكسائية لأفراد المجتمع ومن ثم يحرص المجتمع على زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء والكساء من خلال اتخاذ ما يلزم من تدابير وإجراءات تيسر تحقيق هذا الهدف .

4- زيادة مستوى الأسعار والدخول المزرعية : فإضافة إلى تحقيق الاستقرار في الأسعار والدخول المزرعية تحاول بعض الحكومات تحقيق مستويات متزايدة من الدخول لسكان الريف لإيجاد نوع من التوازن بين مستويات المعيشة في الريف والحضر ولتشجيع الزارع على الاستمرار في مزاولة الأنشطة الزراعية وزيادة الإنتاج الزراعي في إطار اعتبارات استراتيجية وتنموية .

5- تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك : وخاصة في أوقات الحروب حيث يزيد الطلب على السلع الأولية والغذائية الضرورية بينما يقل الناتج بسبب قلة الأيدي العاملة ونتيجة لما قد يصيب الأصول الرأسمالية من أضرار من جراء العمليات الحربية .

6- تحقيق أهداف التخطيط : فيعتبر التحكم السعري أداة فعالة لتحقيق أهداف التخطيط لضمان أقصى استفادة من الموارد المتاحة لرفع مستوى المعيشة لكافة أفراد المجتمع من خلال توزيع الموارد الإنتاجية وتوجيهها توجيهاً يتماشى مع رغبات أفراد المجتمع من ناحية وكذلك توزيع الدخول بين أفراد المجتمع بطريقة أقرب للعدالة من ناحية أخرى مع الحفاظ على قدر معقول من الاستقرار والنمو في المجتمع .

طرق تطبيق السياسات التسويقية الزراعية :

يمكن اتخاذ ما يلزم من تنظيمات أو تشريعات أو اتفاقات تكفل أحد أو بعض الجوانب التالية وفقاً لطبيعة السلع الزراعية وطبيعة الظروف المحيطة بإنتاجها وتسويقها واستهلاكها وكذلك الهدف النهائي من السياسة التسويقية .

1- التحكم في الكمية المنتجة أو المعروضة من السلع : إذا يؤدي تحديد الكمية المنتجة أو المعروضة من السلعة في كثير من الحالات إلى زيادة الإيراد الكلي للزراع نظراً لانخفاض مرونة الطلب على السلع الزراعية باعتبارها احتياجات أساسية ، وتوجه العديد من الطرق لتحديد الكمية المنتجة من سلعة زراعية معينة والتحكم فيها مثل تحديد المساحة المزروعة بحيث لا يتجاوز نسبة معينة من الحيازة الزراعية كما يمكن قصر إنتاج السلعة على مناطق إنتاجية زراعية معينة ومنع إنتاجها في المناطق الأخرى وإلزام المنتجين بغرامات نقدية عند مخالفة الحصص الإنتاجية المفروضة عليهم .

2- ضرائب الواردات :إذا كانت الدولة تنتج من سلعة زراعية معينة أقل مما تستهلك فمن الممكن أن تعمل الحكومة على أن تبقى الأسعار الداخلية لهذه السلعة أكبر من أسعار استيرادها وذلك عن طريق فرض ضريبة جمركية على الواردات وهذه هي الطريقة التي تتبعها الكثير من الدول النامية والمتقدمة التي تعاني من نقص في إنتاج الغذاء في دعم المنتج الزراعي .

ومثل هذه السياسات تؤدي إلى رفع الأسعار المحلية وتضييق السوق المحلي أمام المنتجات المستوردة وتؤدي إلى تشجيع الإنتاج المحلي .

3- القيود الكمية على الواردات :توضع قيود كمية على السلعة المستورد بحيث لا يتجاوز وارداتها حد معين دون اللجوء إلى فرض ضرائب جمركية على الواردات ويمكن لهذه السياسة أن تحمي المنتجات الوطنية بدرجة أكبر من حماية التعرفه الجمركية ، وخاصةً في حال انخفاض مرونة عرض الواردات ورغبة بعض الدول المصدرة في الحفاظ على كمية صادراتها إلى السوق المعني وتحملها الضريبة الجمركية من خلال تخفيض أسعار التصدير وقد تقتصر القيود الكمية على الواردات على مواسم معينة حيث توضع بعض القيود الكمية على دخول الفاكهة إلى البلاد أثناء مواسم توافرها من الإنتاج المحلي كما قد تتبع

للحفاظ على مستوى الأسعار المحلية دون الانخفاض عن حد سعري معين مثل وقف السماح بدخول أنواع معينة من الفاكهة إلى البلاد طالما أنخفض سعرها عن حد معين .

4- الشراء الحكومي :تعتمد بعض الحكومات إلى ضمان أسعار بيعية محددة للزراع تشجيعاً للإنتاج الزراعي فإذا كانت الكميات المعروضة اكبر من الكميات المطلوبة عند السعر المحدد تتدخل الحكومة بشراء الكميات الفائضة عن السعر المحدد .وعلى الرغم من أن تلك الوسيلة تعتبر أساسية لتنفيذ سياسة الضمانات السعرية للمنتجين فمن أهم مشكلاتها تشجيع زيادة الإنتاج ومن ثم خفض الأسعار في المدى الطويل محلياً وأحياناً في السوق العالمي مما يستلزم معها ضرورة النظر في مستوى السعر المحدد من وقت لآخر .

5- دعم الاستهلاك :يمكن تجنب حدوث فائض في المنتجات الزراعية عندما تكون الأسعار المضمونة للزراع أعلى من الأسعار التوازنية وذلك من خلال دعم الاستهلاك فقد ترغب بعض الحكومات إلى جانب المنتجين الوطنيين بتقديم ضمانات سعرية لهم في دعم الاستهلاك سعياً وراء زيادة رفاهية المواطنين وتخفيف الأعباء المعيشية عليهم . وهذه السياسات بالطبع تفيد كل من المنتجين والمستهلكين حيث أن دعم المستهلكين يزيد من قوتهم الشرائية بما ينعكس في زيادة طلبهم على السلع الزراعية المدعمة .

6- دعم الصادرات :تعمل الصادرات على سحب جزء من العرض المحلي لعرضه في الأسواق العالمية ومن ثم فإن زيادة الصادرات هي بمثابة زيادة في الطلب المحلي على السلعة بما ينعكس في ارتفاع الأسعار المحلية ومن ثم فإن تشجيع الصادرات إضافة إلى ما يحققه من تأثير على أرصدة المجتمع من العملات الصعبة ومن آثار إيجابية على الميزان التجاري يكفل للمنتجين أسعاراً مرتفعة تشجعهم على زيادة الإنتاج وتضمن لهم مستوى معيشياً مناسباً .

7- المدفوعات التعويضية :حيث يقوم المزارعون ببيع إنتاجهم في السوق إما من خلال تعاملهم الشخصي أو وكآلاتهم التسويقية بالأسعار التوازنية السائدة في السوق فإذا كان سعر التوازن الذي يسود السوق أقل من السعر المضمون فإن الحكومة تدفع للمنتجين الفرق بين السعر المضمون والسعر التوازني وبذلك فإن هذه السياسة تسمح للسعر السوقي بالانخفاض لأي مستوى يتساوى عنده الإنتاج مع الاستهلاك ولا يقضي هذا النظام أي تدخل في السوق المحلي سواءً شراء حكومي وما يرتبط به من مشكلات تتعلق بكيفية التصرف فيما تشتريه الحكومة من السلعة أو فرض ضرائب جمركية على الواردات وبالتالي يستفيد المستهلكون من هذه السياسة أيضاً نتيجة للعرض الكبير في السلع والأسعار المنخفضة التي يشترون بها . وفي هذه الطريقة تكون تكاليف دعم الزراعة بعداً ظاهراً ومباشراً في ميزانية الحكومة .

8- التنظيم والتنسيق التسويقي :قد تعمل الحكومة على تنظيم وتنسيق عمليات التسويق الزراعي من خلال تشجيع الهيئات والمنظمات الرسمية وغير الرسمية التي تحقق أهداف الزراع وتقوي مركزهم التنافسي في

السوق في مواجهة التجار وغيرهم مثل الجمعيات التعاونية التسويقية أو العمل على تشجيع التكامل التسويقي وإجراء البحوث التسويقية لإتاحة البيانات والمعلومات السوقية الدقيقة التي تكفل اتخاذ القرارات التسويقية بما يسمح بحسن توجيه الموارد الاقتصادية الزراعية وتقليل المخاطر السوقية .

من أهم السياسات التي تؤدي إلى تنظيم التسويق الزراعي :

تؤدي عمليات التسويق دوراً مهماً، وفاعلاً في تحديد المنفعة الاقتصادية العائدة على المنتجين، والمستهلكين للمنتجات الزراعية. ويمكن تقسيم البلدان من حيث تنظيم آليات التسويق إلى:

–بلدان لا يوجد لها دور في تنظيم آلية السوق.

–بلدان خطت خطوات واسعة على صعيد التسويق من حيث الهيكل المؤسسي، ومساراته، وبنيته.

وتتحد السياسات التسويقية في الأهداف من حيث :

(1) إنها تسعى إلى زيادة الكفاءة التسويقية.

(2) تقليل الفاقد.

(3) توصيل السلع إلى المستهلك؟

(4) إيصال المستلزمات إلى المزارع بأقل تكلفة ممكنة.

– أنماط السياسات التسويقية:

هناك نمطان من السياسات التسويقية:

الأول: يقوم فيه القطاع الحكومي بالدور الهام في التخطيط، والتنفيذ، والمراقبة في كل مرحلة من مراحل التسويق بالنسبة للمحاصيل الاستراتيجية.

الثاني: إنتاج سياسات تسويقية مبنية على آليات السوق، وتحرير الأسعار، وإلغاء القيود التجارية، وإعطاء دور هام للقطاع الخاص في التسويق.

–سياسات تسويق المحاصيل الاستراتيجية في سورية:

احتكرت الدولة عملية تسويق كافة المحاصيل الاستراتيجية في سورية في الفترة ما قبل عام 1990 أما بعد هذه الفترة، وبعد أن أصبحت سورية تحقق فوائض تصديرية من معظم هذه المحاصيل، وبعد عملية التحرير الاقتصادي الجزئي للسوق المحلية أصبح بالإمكان تسويق بعض هذه المحاصيل من قبل القطاع الخاص، وبالأخص محصول العدس، ومحصول الحِمَّص ومحصول القمح، ومحصول الشعير، أما بالنسبة لبقية المحاصيل (للقطن، والشوندر السكري، والتبغ) لا يملك المزارعون خياراً سوى تسليم إنتاجهم القابل للتسوق لهذه المؤسسات.

تضم قائمة المحاصيل الاستراتيجية في سورية سبعة محاصيل استراتيجية، هي: القطن، والقمح، والشعير، والشوندر السكري، والتبغ، والعدس، الحِمَّص. وتشمل سياسات تسويق هذه المحاصيل البنود التالية:

-تحتكر الدولة تسويق القطن من خلال المؤسسة العامة لحلج الأقطان وتسويقها التي تحتكر عمليات حلج الأقطان وتسويقها في سورية بحسب الأسعار المحددة من قبلها للكميات الناتجة عن المساحات المخطط لزراعتها بحسب الخطة الإنتاجية السنوية.

-الكميات الناتجة عن المساحات المخالفة الزائدة عن الخطة بالنسبة لمحصول القطن، فيخضع تسعيرها للسعر العالمي إذا كان أقل من السعر الإداري المحدد.

- تحتكر الدولة تسويق، الشوندر السكري وتصنيعه من خلال المؤسسة العامة للسكر التي تقوم بتصنيعه في ستة معامل واقعة في دير الزور، والرقة ومسكنة، وتل سلحب، وجسر الشغور، وحمص حيث يلزم المزارعون بتسليم إنتاجهم إلى المعمل مباشرة، ويتم تحديد الأسعار استناداً إلى سعر الأساس الذي يتم تحديده كل سنة حسب محتوى الشوندر من السكروز.
- تحتكر الدولة تسويق التبغ من خلال المؤسسة العامة للتبغ التي تقوم بتزود المزارعين بالعبوات اللازمة لتعبئة أوراق التبغ. يتباين السعر الذي تحدده المؤسسة حسب الصنف، والنوعية. تصنع المؤسسة التبغ في معاملها الواقعة في اللاذقية، وحماة، وحلب، ودمشق.

- سياسة تسويق المنتجات الزراعية، وغير المصنفة من المحاصيل الاستراتيجية من قبل المؤسسات الخاصة، والحكومية:

تهدف سياسة تسويق المنتجات الزراعية، والمصنفة من المحاصيل غير الاستراتيجية إلى إيجاد نوع من التوازن بين العرض والطلب على هذه المنتجات، وحيث يحصل المُنتِج على سعر مناسب لمنتجاته، وتمكن المستهلك من شراء هذه المنتجات بأسعار مناسبة من خلال اتباع ما يلي:

- دعم الشركة العامة للخضار، والفواكه: وهي مؤسسة تم إنشاؤها في السبعينيات، تمتلك مجموعة كبيرة من المخازن المبردة، وكذلك إمكانات الفرز، والتعبئة، وتمتلك أيضاً شبكة من منافذ البيع بالتجزئة في جميع المدن الهامة في سورية؛ مهمتها الأساسية: ترشيد شراء، وتوزيع الخضار، والفواكه على المستوى المحلي، وتقوم بمهمة استقرار الأسعار بسبب شرائها للخضار، والفواكه بأسعار تأشيرية. تبلغ حصتها من السوق المحلي حوالي 10%.
- تشجيع الشركات الحكومية والمشتركة والخاصة على تصنيع، وتسويق منتجاتها، ومن أهم هذه الشركات المؤسسة العامة للأبقار، والمؤسسة العامة للأسماك، والمؤسسة العامة لمزارع الدولة، والمؤسسة العامة للدواجن، والمؤسسة العامة للأعلاف. وشركات الغذاء التابعة للدولة.

- تسهيل عمل الغرف الزراعية التي تعد بديلاً عن الجمعيات التعاونية حيث تمثل المزارعين الأفراد غير المنتمين إلى الجمعيات الفلاحية. تم إنشاء غرفة الزراعة الأولى في دمشق في عام 1882، وسميت غرفة التجارة، والزراعة وفي عام 1930 أصبح هناك غرفتان منفصلتان إحداهما للتجارة، والأخرى للزراعة، وهناك الآن 14 غرفة زراعية في كل محافظة، وواحدة في مدينة دمشق، ويبلغ عدد أعضاء هذه الغرف حوالي 300 ألف مزارع، ويتم تمويل هذه الغرف عن طريق رسم الانتساب، وعن طريق الخِدْمات المباشرة التي تقدم للمزارعين الأعضاء.
- تركز غرف الزراعة عملها في المجالات الاقتصادية، والتسويقية ومن المشاريع التي تنفذها كل من هذه الغرف: معاصر الزيتون، والمخازن، ووحدات التبريد.. الخ. ومن الخِدْمات الأخرى التي تقدمها هذه الغرف، فهي: تنظيم مشاركة المزارعين في المعارض الدولية، وتنظيم معرض زراعي سنوي داخل القطر، والإشراف على ندوات علمية...الخ.
- تطوير عمليات التسويق التي تقوم بها الشركات.
- دعم شركات الكونسروة التابعة للقطاع العام: تقوم هذه الشركات بشراء الخضار، والفواكه من المزارعين، وأحياناً تشتري من السوق، أومن الجمعيات الفلاحية، وأحيانا تشتري من شركات التسويق التابعة للقطاع العام، تعمل هذه الشركات على امتصاص فوائض الإنتاج وتصنيعه، مما يمكن المزارعين من تسويق إنتاجهم، وخاصة في مواسم الإنتاج الغزيرة.
- تشجيع شركات الكونسروة الخاصة: والشركات اصطناعية التي تستخدم المنتجات الزراعية كمواد أولية.

- سياسات تسويق الأعلاف في سورية:

تقوم سياسات تسويق الأعلاف في سورية على توفير الأعلاف لقطاع الإنتاج الحيواني بالكميات الكافية، وبالنوعية المناسبة، وتعمل هذه السياسات على:

- تطوير وتوسيع عمل المؤسسة العامة للأعلاف بهدف تأمين الأعلاف لمربي الأغنام، ومربي الأبقار المحسنة من خلال زيادة قدرة هذه المؤسسة على شراء الأعلاف وتخزينها وتصنيعها.
- تمكين المؤسسة العامة للحبوب من تسويق الكميات المناسبة من الشعير وتخزينها الذي يعد من المحاصيل العلفية الرئيسة المستخدمة في تغذية الثروة الحيوانية في سورية.
- تشجيع القطاع الخاص على العمل في مجال تجارة الأعلاف وتصنيعها، وخاصة أعلاف الدواجن التي يؤمن القطاع الخاص معظم الأعلاف اللازمة لتربية الدواجن في سورية.
- التوسع في إقامة مستودعات الأعلاف وخاصة في البادية لمواجهة أزمة الجفاف.
- التوسع في توزيع الأعلاف على المربين (كقروض عينية) وخاصة عن طريق الجمعيات الفلاحية.

- تتدخل الحكومة في تحديد أسعار أعلاف الثروة الحيوانية بهدف ضمان توفير الأعلاف في السوق المحلية، ولضمان إنتاج وبيع المخزون الاحتياطي من الأعلاف للحكومة بأسعار مناسبة، مما يؤدي لدعم منتجي المحاصيل على حساب مربي الثروة الحيوانية، والسبب أن الدولة تشتري الشعير، وبقية محاصيل الحبوب بأسعار أعلى من الأسعار العالمية، فعلى سبيل المثال يحدد سعر الكيلو غرام للشعير الذي يباع لمربي الثروة الحيوانية على النحو التالي:

سعر كيلوغرام الشعير المباع للمربي =

سعر كيلوغرام الذي تدفعه لمزارع الشعير + هامش الربح الذي تحدده مؤسسة الأعلاف

2-الإجراءات اللازمة لتحقيق السياسات التسويقية :

1- تحديد المساحات المخطط زراعتها .

2- توعية المزارعين لمدى أهمية هذه المحاصيل .

3- تحقيق توازن بين الكمية المخططة للإنتاج والاستهلاك .

4- تحديد الإنتاج من خلال الخطة الإنتاجية المخططة .

5- إعداد كادر مؤهل لكافة الموضوعات المتعلقة بآلية تسويق هذه المحاصيل .

6- تقديم تسهيلات جمركية لتسهيل مشاركة القطاع من خلال تخفيض الرسوم الجمركية بشكل تدريجي.

7- إنشاء جمعيات تسويقية تعاونية موجودة ضمن إشراف الدولة والتركيز على جمعيات تسويقية متخصصة أي إحداث هيئة تسويقية شاملة .

8- تقسيم الهيئة التسويقية على إدارات عدة وكل إدارة تختص بتسويق السلع المتجانسة وتزويدهم بالكوادر الفنية المتدربة

9- إحداث جهاز تسعيري متخصص تقوم بمتابعات دورية للأسعار .

10-وضع إجراءات تسهيلية لتخفيض الضرائب .

-المشكلات التسويقية :

1- المشكلات الفنية : تتعلق بآلية تصريف الإنتاج والتقنيات المتوفرة وهي تلك المشكلات التي ترتبط بالكفاءة التسويقية وتؤثر بشكل مباشر على السياسات التسويقية مثل هل هناك آلات للفرز والتجهيز والتدريج .

2- المشكلات المؤسساتية : تتعلق بالهيكل الإداري للمؤسسات التسويقية وضعف هذه المؤسسات في إدارة العملية التسويقية وسوء الإدارة وضعف الكادر الإداري وترتبط مباشرة بقدرة الهيئات والمنظمات التسويقية على تأمين كافة الوظائف والخدمات التسويقية لهذه السلع وذلك من خلال الكادر الفني المتوفر للإشراف على عملية التسويق

3- مشكلات تتعلق بطبيعة الإنتاج وموسميته : عندما يكون الإنتاج وفير هناك قدرة لعمليات تسويق وتصدير الفائض للخارج ، وعندما يفيض الإنتاج عن المخطط هذا يؤدي لاختناقات تسويقية ويتأثر كل من المنتج والمزارع ولا يحققون السعر الذي يرغبون فيه.

وعندما يكون الإنتاج قليل بسبب قلة الأمطار فإننا لا نحقق الإنتاج المطلوب للاستهلاك ويحصل ارتفاع في سعر المبيح المستهلك ويستفيد الوسطاء والمنتج من هذه العملية .

4- مشكلات تتعلق بآلية انسياب السلع وتوريد المحاصيل وتسعيرها : وهي مشكلة كبيرة وهامة فمثلاً عندما تكون هناك جهة تقوم بشراء البيقية الحبية لا توجد جهة تلتزم بشراء البيقية وتسعيره يكاد يكون غير مدرج في قائمة التسعير الحكومية ويؤدي ذلك على مشكلة في التسويق .

تعريف الكفاءة التسويقية :

تعرف بأنها تنظيم النسبة بين المخرجات و المدخلات، حيث تشير المخرجات إلى دخل التسويق الناتج من رضاء المستهلك عن السلع والخدمات كما تشير المدخلات إلى تكاليف العناصر المختلفة الداخلة في العمليات التسويقية كالعمل و رأس المال و الإدارة .

أهم مكونات الكفاءة التسويقية :

- مستوى أداء الخدمات التسويقية .
- تكاليف أداء هذه الخدمات .

فإذا تضمن النظام التسويقي مستوىً لائقاً للخدمة و لكنه مكلف فلا يعني ذلك بالضرورة تحسناً في الكفاءة التسويقية، كما أن الكفاءة التسويقية لا تتحقق حينما تكون التكاليف التسويقية منخفضة ولكن مستوى أداء الخدمات التسويقية غير جيد .

-قياس الكفاءة التسويقية :

يعد قياس الكفاءة التسويقية خطوة لازمة للعمل على تحسينها و بذلك يستلزم الأمر تحديد بعض المقاييس أو المؤشرات التي يمكن من خلالها الحكم على كفاءة النظام التسويقي للمنتجات الزراعية فيمكن الاعتماد على بعض المؤشرات التي قد تفيد كأسس عامة للمقارنة و يجب اختيار هذه المؤشرات في ضوء مجال تطبيقها و الهدف من تطبيقها و إمكانية التطبيق .

و من هذه المؤشرات :

1) القيمة المضافة للتسويق :

والتي يمكن أن تقاس بالفرق بين الأسعار التي يتسلمها المنتج الأولي و الأسعار التي يدفعها المستهلك النهائي أو بصورة عامة الهامش السعري الذي يغطي العمليات .

2) نصيب الفلاح من مدفوعات المستهلك :

قد يستشهد بانخفاض نصيب المزارع مما يدفعه المستهلك لإظهار عدم كفاءة النظام التسويقي . إلا أنه لا يعطي مقياساً مباشراً يمكن استخدامه في قياس الكفاءة التسويقية .

فإذا ما أجرى الفلاح كل العمليات المتعلقة بتسويق منتجاته قبل نقلها و بيعها مباشرة للمستهلك فلا يكون هناك أي هامش تسويقي بينه و بين المستهلك و يحصل الفلاح بذلك على كل ما يدفعه المستهلك لكن هذه الطريقة لا تتم بالكفاءة في تسويق معظم المنتجات الزراعية و تكون غير ممكنة لبعضها .

و عموماً إذا كان الهدف هو زيادة نصيب الفلاح مما يدفعه المستهلك فلا بد من تخفيض الهامش التسويقي مع الحفاظ على نفس الخدمات المؤداة على السلعة و يكون ذلك من خلال تقليل الأرباح التسويقية بتقليل فرص الأرباح الزائدة و تقليل المخاطرة في النشاط التسويقي و كذلك تقليل التكاليف التسويقية بزيادة كفاءة أداء مختلف الخدمات و منع الازدواج و الاستغناء عن الخدمات غير المطلوبة .

3) استخدام معادلات رياضية لقياس كفاءة النظام التسويقي :

حيث يتم قياس كفاءة النظام التسويقي لبعض المنتجات الزراعية من خلال مقارنات تعكس النسبة بين جملة التكاليف التسويقية و التكاليف الكلية (الإنتاجية التسويقية) للمحصول المسوق باستخدام المقياس التالي:

$$\text{الكفاءة التسويقية} = 100 - \frac{\text{جملة التكاليف التسويقية}}{\text{التكاليف الكلية (التسويقية و الانتاجية) للسلعة المسوقة}} \times 100$$

كما أن هناك مقياس آخر و هو :

$$\text{الكفاءة التسويقية} = 100 - \frac{\text{التكاليف الانتاجية و التسويقية}}{\text{القيمة الكلية للسلعة المسوقة}} \times 100$$

الفصل السابع
السياسة السعرية

أولاً–مفهوم التسعير:

هو تحديد سعر بيع المنتج ويؤثر على المركز التنافسي للمشروع ونصيبه من السوق وبالتالي على الأرباح التي يمكن تحقيقها. ويعرف أيضا القيمة التي يدفعها المستهلك لبائع السلعة أو الخدمة المعروضة لقاء الحصول عليها. أو يعرف بالقيمة المعطاة لسلعة أو خدمة معينه يتم التعبير عنها في شكل نقدي، فالمنفعة التي يحصل عليها المستهلك من شراء سلعة أو خدمة معينه يعبر عنها في شكل قيمه معينه يتم ترجمتها من جانب الشركة في شكل سعر معين يدفعه المستهلك ثمنا لهذه المنفعة

ثانياً–العوامل المؤثرة في التسعير:

يتطلب قرار التسعير على مستوى المنشأة دراسة مستفيضة وعميقة وتشمل بصفة خاصة التنبؤات التسويقية، مرونة الطلب، المنافسين، تكلفة المنتج ونفقات التسويق، الموازنة الحقيقية [الفرق بين الطلب الفعلي والإنتاج الفعلي والطاقة المتاحة في وحدات الإنتاج]. ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى :

1– عوامل اقتصادية

- الطلب والعرض
- مرونة الطلب على المنتج
- تحليل المبيعات والتكاليف

2– عوامل متعلقة بالمنتجات

- المنافسة
- الاعتبارات القانونية
- الاتحادات السعرية
- صفات ورغبات المستهلكين

3– عوامل متعلقة بالسوق والمنافسة

- المنافسة
- الاعتبارات التشريعية
- الاتحادات السعرية
- صفات ورغبات المتعاملين

ثالثاً–صعوبات التسعير :

يواجه القائمون بدراسة الجدوى التسويقية صعوبة كبيرة في التسعير أذا كان المنتج الذي يسعى المشروع لتقديمه جديدا وليس له مثيل أو بديل مطروح في الأسواق وترجع تلك الصعوبة إلى أن تسعير أي منتج جديد له تأثيره المباشرة على حجم المبيعات التي يمكن تحقيقها وكذا تحديده لكمية الدخل من بيع هذا المنتج. فإذا كان التسعير مغالى فيه أدى ذلك إلى انخفاض حجم المبيعات مما قد لا يسمح بتغطية النفقات الغير مباشرة. وأذا كان التسعير منخفضا فقد لا يمكن للمشروع استعادة النفقات المباشرة. وعموم ترجع صعوبة تسعير المنتج الجديد التسعير المناسب لعم وجود خبرة سابقة نظرا لحداثته، ولذلك فالمتبع في مثل هذه الأحوال يجب أن يحقق التسعير في أهداف مجتمعة هي تحقيق تقبل السوق للمنتج، الصمود في وجه المنافسة المحتملة بعد فترة قصيرة وتحقيق الربح.

رابعاً–أهمية السياسة السعرية الزراعية :

تؤثر سياسة الأسعار بصورة جوهرية في أسعار الأغذية والسلع الزراعية وتتحكم فيها ، وأصبحت هذه السياسة الهم اليومي للسكان الفقراء الذين يتزايد اعتمادهم على شراء المواد الغذائية بدلا من إنتاجها محليا ، كما وتعتبر أسعار المنتجات الزراعية من العوامل الرئيسية التي تؤثر في أداء القطاع الزراعي وفي مستوى معيشة المستهلكين .

خامساً. أهداف السياسة السعرية:

تهدف السياسة السعرية المتبعة في سوريا للقيام بدور هام في استراتيجية التنمية الزراعية وتستخدم كأداة توجيهية رئيسية للقطاع الزراعي وأهم أهدافها :

1–تحديد أسعار المنتجات الزراعية يحقق الفلاح دخل مستمر ويقوم بتنفيذ الخطة الإنتاجية السنوية المعتمدة من المجلس الزراعي الأعلى

2–تحقيق الاكتفاء الذاتي من إنتاج المواد الغذائية وتحقيق فائض للتصدير منت المنتجات الزراعية

3–توفير مستلزمات الصناعات المحلية من المواد اللازمة لعملها

4–تعبئة اليد العاملة في المناطق الريفية واستغلال الموارد الزراعية وتطوير الريف السوري

5–حماية المنتجين والمستهلكين من سيطرة وسطاء السوق

6–توفير هامش ربح كافي للمحاصيل الرئيسية لتنافس المنتجات الثانوية والتي لا ترغب الدولة في زيادة انتاجها

سادساً. مراحل السياسة السعرية:

تعتبر عملية إحداث المجلس الزراعي الأعلى نقطة تحول في آلية تحديد الأسعار للمنتجات الزراعية في سورية . وعملياً يقسم تطور عمل هذه الآلية على مرحلتين:

1- مرحلة ما قبل عام 1974 وإحداث المجلس الزراعي الأعلى:

في هذه الفترة كانت عملية التسعير موزعة بين عدد من الوزارات في الدولة فوزارة الزراعة منفردة كانت تقوم بدراسة التكاليف التقديرية للمنتجات الزراعية الحيوانية والنباتية حسب المناطق المختلفة لإنتاج هذه المنتجات، وتقوم بتحديد أسعارها باقتراح من اللجنة الاقتصادية وموافقة رئيس مجلس الوزراء.

2- مرحلة ما بعد عام 1974 : (مرحلة ما بعد إحداث المجلس الزراعي الأعلى):

جاء في أحد مهام المجلس الزراعي الأعلى تحديد أسعار المنتجات الزراعية الأساسية استناداً إلى خطة الدولة ونظرتها تجاه المحاصيل الزراعية وأهمية إنتاجها أو استهلاكها المحلي، وكذلك مكانة المنتج الزراعي في ميزان التبادل التجاري للدولة. أما السلع والمواد الزراعية فيمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع:

أ- مواد وسلع أساسية أو استراتيجية:

غالباً ما يتم تحديد الأسعار لهذا النوع من السلع مركزياً. وغالباً ما يكون تسويق هذه المنتجات الزراعية محصوراً بأجهزة الدولة استناداً إلى تكاليف الإنتاج مع هامش ربح يتناسب مع سياسة الدولة في تشجيع إنتاج هذه المحاصيل.

ب-مواد وسلع حياتية:

وتشمل المنتجات الزراعية التي لا تسوقها الدولة بشكل كامل وتتحدد أسعار هذه المنتجات استناداً إلى تكاليف الإنتاج مع ضمان هامش ربح أقله 10% من التكلفة وتتدخل الدولة لشراء كل ما يعرض عليها إذا تدنت الأسعار عن هذا الحد. أما في حال كون الأسعار تحقق هامش ربح أكثر من 10% من التكلفة فتشتري الدولة حاجتها من السواق على التوازي مع الغير.

ت-مواد وسلع عادية:

والسياسة المتبعة في تحديد أسعار هذه الفئة من السلع هو ترك عملية هذا التحديد إلى حالة السوق وتلاقي قوى العرض والطلب.

سابعاً- كيفية تحديد الأسعار الزراعية الحكومية في سورية:

يمكن التمييز بين نظام الأسعار الحكومية والتي تحددها الدولة ونظام الأسعار التموينية شبه الحرة الذي يتحدد طبقاً للعرض والطلب مع تدخل بسيط من قبل الأجهزة المختصة، إلى جانب الأسعار الحرة التي تحدد في السوق نتيجة تفاعلات قوى العرض والطلب. وفيما يلي سنبحث في كل من هذين النوعين:

أ- نظام الأسعار الحكومية المحددة:

ويشمل هذا النظام جميع المنتجات الرئيسية النباتية والحيوانية. وتقسم هذه المجموعة من المنتجات بنفس الوقت إلى قسمين:

1- القسم الأول:

وهي المنتجات الزراعية التي تحدد الدولة أسعارها بشكل دقيق، وتشتري مؤسسات القطاع العام المعينة كل ما يعرض عليها من هذه المنتجات بالسعر الرسمي المحدد. ويدخل تحت هه المجموعة من المحاصيل: القمح، الشعير، الحمص، العدس، الذرة الصفراء ، القطن، الشوندر السكري، التبغ، فول الصويا، عباد الشمس الزيتي.

تكاليف الإنتاج:

اختلفت آلية دراسة تكاليف إنتاج المحاصيل الزراعية خلال العقدين الأخيرين بشكل كبير، وذلك نتيجة الاهتمام بالوصول إلى تكاليف حقيقية تبين ما يدفعه الفلاح فعلاً أثناء العملية الإنتاجية لكل محصول. وفي عقد السبعينات كانت تتم دراسة تكاليف إنتاج المحاصيل الزراعية من قبل مديريات الزراعة في المحافظات يساعدهم في ذلك التنظيم الفلاحي، وترسل هذه التكاليف إلى قسم الاقتصاد في وزارة الزراعة الذي يقوم بتدقيقها وتوحيدها ورفعها على المجلس الزراعي الأعلى لتحديد الأسعار على موجبها. وتتميز هذه الطريقة في الدراسة بعدم الدقة، وتلعب الاجتهادات دوراً أساسياً في تحديد التكلفة، وعليه كانت تتباين التكاليف بشكل كبير بين محافظة وأخرى وبين عام وآخر، وبدأ تطوير دراسة التكاليف لإنتاج المحاصيل في مطلع الثمانينات حيث لجأت وزارة الزراعة إلى وضع أسس لدراسة التكلفة فقسمت بنودها إلى الفقرات الرئيسية التالية للهكتار الواحد.

1- أجور العمل اليدوي والآلي.

2- قيمة مستلزمات الإنتاج.

3- أجور الأرض.

4- النفقات النثرية المختلفة.

تم وضع نماذج نظامية تتضمن مختلف العمليات الزراعية المعتمدة ميدانياً في إنتاج كل محصول، وكذلك كميات المستلزمات التي تضعها الغالبية العظمى من المنتجين، وقد تم التطرق لهذه النماذج مفصلاً في مقرر اقتصاديات الإنتاج النباتي، كما بدأ اعتباراً من مطلع الثمانينات اعتماد الأسس التالية في دراسة التكاليف:

- تشكيل لجنة خاصة بدراسة تكاليف الإنتاج من وزارة الزراعة وممثلين عن مكتب الفلاحين القطري وممثلين عن المنظمة الفلاحية.
- اعتماد الإنفاق لأجور العمل الآلي واليدوي لكل عملية من العمليات الإنتاجية الخاصة بالمحاصيل.
- اعتماد الأسعار الرسمية لقيم مستلزمات الإنتاج باعتبار أن تسويق وتسعير هذه المستلزمات محصور بالدولة.
- تحديد المردود المناسب لنوع الخدمات والمستلزمات المعروفة على إنتاج المحاصيل، حيث تم اعتماد متوسط مردود المنتجين الملتزمين بتطبيق التعليمات الفنية في إنتاج المحاصيل.
- حساب أجور الأرض بما يعادل 15 من قيمة ما تنتجه من كل محصول، وهذا يتناسب مع مضمون قانون العلاقات الزراعية المعمول به في سورية.

2– القسم الثاني:

لجأت الحكومة من خلال المجلس الزراعي الأعلى إلى وضع تسعيرة لعدد من المنتجات الزراعية التي تأتي في المرتبة الثانية بعد المحاصيل الرئيسية، وهذه المنتجات هي الفول السوداني، الثوم، البصل الجاف، التفاح، عنب العصير، لحم الفروج، الحليب. وقد تميز نظام تسعير هذه المنتجات بالتالي:

- عدم وجود نمطية محددة لتسعيرة هذه المنتجات. فقد كانت تسعر في بعض السنوات وتترك لحالة العرض والطلب في سنوات أخرى..
- كانت تسعيرة هذه المنتجات في المرحلة الأولى ملزمة للمؤسسات التسويقية التابعة للقطاع العام وعليها أن تشتري كل ما يعرض عليها بالسعر الذي يحدده المجلس الزراعي الأعلى. أما في المرحلة الثانية واعتباراً من عام 1986 فقد أصبح يتم التسعير عن طريق المجلس الزراعي في حالة تدني أسعار هذه المنتجات،

ثامناً–العوامل التي ساعدت على الاهتمام بسياسة الأسعار الزراعية :

1– الأهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي .

2– تزايد حدة مشكلات الغذاء والتغذية في بعض البلدان .

3- سياسة الأسعار غير الملائمة التي تقلل من منافع المبادرات الإنمائية الأخرى.

4- الصعوبات التي تواجه ميزان المدفوعات في بعض البلدان .

تاسعاً-مقترحات لوضع السياسة السعرية وتنفيذها :

1- وضع سياسة سعرية فعالة تضم مجموعة من الإجراءات لتحقيقها .

2- ربط السياسة السعرية بالسياسة الاقتصادية العامة في الدول من خلال إشراك كافة المسؤولين عن الجوانب المتعددة للتنمية الزراعية .

3- مراعاة الواقعية وعدم المغالاة عند وضع السياسة السعرية (التقليل من التقلبات الحادة في الأسعار) .

4- ربط الإجراءات السعرية مع التدابير التسويقية المكملة لها .

5- الأخذ بالأسعار النسبية وليس الأسعار المطلقة بمفردها عند وضع السياسة السعرية .

6- عدم تحديد الأسعار على أساس تكاليف الإنتاج فقط بل ينبغي الأخذ بالحسبان كفاية الإنتاج مقارنة بالحجم المتوقع للطلب وتكاليف المعيشة وغيرها .

7- تحفيز الإنتاج من خلال رفع أسعار الناتج لان دعم مستلزمات الإنتاج وحده لا يكفي لتعويض آثار انخفاض أسعار الحاصلات الزراعية .

8- الإعلان عن الأسعار المحددة مبكرا للتأثير على قرارات الإنتاج في الموسم التالي.

9- التقليل من الفجوة بين أسعار المنتجين والمستهلكين .

10- رفع الكفاءة الإنتاجية والتسويقية للمنتجات الزراعية .

11- تأمين الكادر المناسب ذو مستوى عالي من الكفاءة للعاملين في إدارة السياسات السعرية ، وتدريبهم بشكل فعال للعمل على تنفيذ كافة المهام الموكلة إليهم وخاصة في مجال جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالسياسة السعرية .

الفصل الثامن

السياسة التمويلية

يعد المصرف الزراعي التعاوني الجهة العامة والوحيدة التي تمنح القروض القصيرة، والمتوسطة، وطويلة الأجل للقطاع العام، والتعاوني، والخاص بغية تمويل نسبة كبيرة من تكاليف الأنشطة الإنتاجية، والخدمية في القطاع الزراعي؛ بالإضافة لمساهمة القروض التي يمنحها المصرف في زيادة التكوين الرأسمالي في الزراعة، وخاصة في حالة القروض المتوسطة، وطويلة الآجل التي تركز على الإنشاءات، وشراء الآلات، وتأسيس المشاريع الإنتاجية الجديدة، أو توسيع المشاريع القائمة للحصول على ميزة الإنتاج الكبير. يتبع المصرف الزراعي التعاونية لمصرف سورية المركزي الذي يتبع له، بالإضافة للمصرف الزراعي التعاوني، المصرف التجاري السوري، والمصرف الصناعي، ومصرف التسليف الشعبي، والمصرف العقاري.

يقوم كل فرع من فروع المصرف بشكل مستقل بإعداد خطة سنوية للقروض، وذلك حسب القروض المقدمة من السنة السابقة، وهي لا تتأثر بخطة الإنتاج التي تشرف عليها مديرية الزراعة، واتحاد الفلاحين.

–أنواع القروض :

– قروض قصيرة تعطى لموسم زراعي واحد .

– قروض متوسطة الأجل يحدد عمرها عندما تنفذ المشروعات حوالي 5 سنوات وما دون .

– قروض طويلة الأجل تعطى عندما تنفذ مشروعات لفترة طويلة .

وهذه القروض تحدد بفوائد تختلف معدل الفائدة من قطاع لآخر .

والسياسات التمويلية تتعلق بجانب تطوير التمويل الزراعي في سوريا ، ولا بد من تحديد الواقع الحالي لشكل التمويل ودراسة أشكال التمويل وأنواع الفوائد ، وهل تحقق زيادة في الإنتاج وأين تنفق هذه القروض .

8–1 السياسات التمويلية قبل عام 1987:

كانت الزراعة جزءاً من الاقتصاد الخاضع للتخطيط المركزي في سورية حيث كانت مؤسسات الدولة تعمل في مجال الإنتاج، والتوزيع. وكان لتعدد أسعار الصرف الثابتة، والموجهة إلى المستخدم النهائي، واحتكار الدولة لشراء المحاصيل الاستراتيجية وتثبيت أسعار المحاصيل، وتقديم الدعم لأسعار المنتج لتعديل زيادات تكاليف الإنتاج وتطبيق الزراعة بشكل حاسم على مستوى المزرعة من خلال إعطاء التراخيص الزراعية تأثيراً سلبياً على استخدام المواد الزراعية في بعض الأحيان. وأهم ما يميز السياسة التمويلية في هذه المرحلة الأمور التالية:

1- استخدام عملية التمويل كمحفز لتطبيق الخطط الزراعية، وتقديم القروض بموجب التراخيص الزراعية الممنوحة للمنتجين.

2- عدم استخدام موارد القطاع الخاص بالشكل المناسب لتشجيع المنافسة، وزيادة الكفاءة.

3- كان يتم تنسيق توزيع مستلزمات الإنتاج مع تقديم القروض قصيرة الآجل بحيث يضمن ذلك تنفيذ الخطط الزراعية.

4- اهتمت السياسة التمويلية المتبعة بعملية الإقراض، وأهملت السياسة التمويلية المتبعة الخدمات المالية الأخرى، مثل: الادخار، والميزانية الأسرية، والتأمين.

5- قيام المصرف الزراعي التعاوني بمهام توزيع القروض، والمستلزمات، وصرف قيم المحاصيل، وهي خدمة يقدمها نيابة عن المؤسسات الحكومية التي تقوم بشراء الحبوب، والقطن، والبذور، والخضار، والشوندر السكري؛ مما يحمل المصرف أعباء إضافية.

6- أدّت الجمعيات الفلاحية دوراً حيوياً في نظام توزيع المستلزمات، وشراء المحاصيل، وتوزيع القروض، وتوزيع الأرباح، وجمع المبالغ المستحقة، وتزويد مجموعات المزارعين بضمانات التسديد الجماعية.

2-8 السياسات التمويلية بعد عام 1987:

لا زال المصرف الزراعي التعاوني يحتكر رسمياً تقديم القروض الطويلة والمتوسطة وقصيرة الآجل لكل من المزارعين الأفراد، والتعاونيين، والقطاع الحكومي، وقد زادت القروض المقدمة من قبل المصرف الزراعي التعاوني من 8.6 مليار في عام 1990 إلى 15.5 مليار في عام 1995 ومن ثم انخفضت إلى 8.8 مليار في عام 2000 ويقدم المصرف القروض النقدية، والعينية من خلال فروعه المنتشرة في المناطق الزراعية المختلفة حسب الكميات، والنوعيات، وتواريخ التسليم الواردة في جدول الاحتياج.

نشط تجار الإنتاج، ووكلاء المصدرين، وأصحاب وحدات التخزين المبردة في مناطق إنتاج الخضار، والفواكه. وهم يقومون بتمويل المزارعين بعدة أشكال حيث يقومون في بعض الأحيان بتقديم السلف قبل بدء الموسم، إما بوجود اتفاق مسبق على سعر الوحدة، أو دون اتفاق، أو الاتفاق على بيع المحصول من خلال مبلغ مقطوع يتم دفعه على شكل أقساط مناسبة، لتمكين المزارع من تغطية تكاليف الإنتاج. واعتمدت سياسة تخفيض تدريجي لدعم الأسمدة، والآليات وخلال التسعينيات تم تحرير أسعار الأسمدة وفي عام 2000 سمح للقطاع الخاص باستيراد مختلف أنواع الأسمدة.

1- لم يطرأ أية زيادة على عدد فروع المصرف منذ عام 2000 لغاية 2008، وبقي عدد فروع المصرف 106 فرعاً؛ بالإضافة إلى التوسع بمنح القروض بضمانة الجمعيات الفلاحية التعاونية. هذا، وتحتل

محافظة الحسكة المرتبة الأولى في عدد الفروع إذ يبلغ عدد الفروع فيها 17 فرعاً، تليها في المرتبة الثانية محافظة حلب إذ يبلغ عدد الفروع فيها 16 فرعاً.

3-8 سياسات الإقراض الزراعي في سورية:

تطورت سياسات تمويل القطاعات الإنتاجية بسورية بشكل كبير في السنوات الأخيرة، وخاصة سياسات تمويل القطاع الزراعي نظراً لانعكاساته الكبيرة المحتملة على توفير الحوافز اللازمة لتطوير الفعاليات الصغيرة، والمتوسطة، نظراً لأن المَزارع الصغيرة، والمتوسطة تشكل الوحدات الإنتاجية الرئيسة في الزراعة السورية، أي أن معظم المزارعين في سورية هم من المزارعين ذوي الإمكانيات المحدودة، وهذا بالطبع يلقي بمسؤوليات إضافية على عاتق عملية تمويل قطاع الزراعة. ويمكن إجمال أهم الاتجاهات الأساسية للسياسات التمويلية الزراعية في سورية على النحو التالي:

1- زيادة موارد المصرف الزراعي التعاوني من مصادر غير تقليدية: وذلك عن طريق تشجيع الادخار، وزيادة مصادر التمويل الخارجية عن طريق الحصول على القروض المدعومة من مؤسسات الإقراض العربية والأجنبية.

2- إعادة هيكلة المصرف الزراعي التعاوني.

3- رفع رأسماله من خلال مَحَافظ مشتركة، تمويل حكومي مصادر خارجية، تمويل العقود المستقبلية بالإضافة إلى تخصيص موارد من القروض السلعية التي تتعاقد عليها وزارة المالية، والاقتصاد الوطني.

4- تحويل صندوق الضمان الثروة الحيوانية إلى بنك تنموي.

5- إعادة الهيكلة، ورفع مساهمة وزارة المالية، والاقتصاد الوطني في رأس مال البنك إلى 51 % حكومي كمرحلة أولى للإسهام في برامج تنمية قطاع الثروة الحيوانية.

6- الإسهام في برامج التنمية الريفية، بالإضافة إلى تخصيص موارد من القروض السلعية التي تتعاقد عليها وزارة المالية، والاقتصاد الوطني.

7- تحديث آليات التمويل الزراعي: (استحداث صيغ جديدة للتمويل تتوافق مع النشاط الإنتاجي للمحاصيل الزراعية، والإنتاج الحيواني). لاستهداف صغار المزارعين، والمنتجين، والصناعات المرتبطة بالزراعة، وذلك من خلال تعديل خطط التمويل التي يعمل بها المصرف نسبة، وتخصيص 12% من محافظها التمويلية لقطاع التمويل الأصغر.

8- تفعيل عمليات الإقراض الصغير التي تقوم بها الهيئة العامة لمكافحة البطالة، والمؤسسات التمويلية الأخرى.

9- تطوير السياسة الإعلامية للتمويل الزراعي لتعريف المزارعين، والمستفيدين الآخرين بكيفية الخدمات التمويلية.

10-دعم عمليات التمويل وحيث يطال المستفيدين جميعهم.

11-تطابق الأهداف التي تسعى لتحقيها السياسة الإنتاجية، والسياسة التمويلية، من خلال استعمال العملية التمويلية كمحفزات للمنتجين.

12-ارتباط السداد بدخول المشروع الممول في الإنتاج.

13- تطوير آلية ضمان القروض المعمول بها من خلال اعتماد الضمانات غير التقليدية مقابل التمويل الممنوح المتمثلة في: الضمانات المنقولة،وقيام مؤسسات ضمان التمويل، والضمانات الجماعية، والتأمين الزراعي، والجمعيات، وضمان المدخرات.

14-ربط التمويل بالسياسات الزراعية، وربطه بأهداف رفع الإنتاجية.

15-ربط التمويل بالتقانات الحديثة: إنشاء وحدات متابعة متخصصة للتأكد من استخدام التقانات المتقدمة، وإصدار منشور لإلزام البنوك بالتقنية، والتأمين الزراعي (تقانات الري الحديثة).

16- مرونة السياسات التمويلية: إصدار السياسات التمويلية المشجعة في الوقت المناسب.

17- تطوير صيغ التمويل، تسهيل وصول التمويل للمزارعين بمناطقهم: تسهيل حصول المزارعين على التمويل المصرفي، توسيع شبكة المصرف بوسائل غير تقليدية تراعي التكلفة عبر فتح منافذ غير المنافذ القائمة، بالإضافة إلى إنشاء فروع صغيرة ثابتة، ومتحركة باستخدام التقانة الحديثة، والبنوك المتحركة (mobile banking).

18- تفعيل دور القطاع الخاص في مجال التمويل الزراعي عن طريق دعم هذه المصارف وتحفيزها لتوسيع نشاطاتها بهذا الخصوص.

19-توسيع المجالات التي تطالها عملية الإقراض لتشمل مجالات ما بعد الحصاد، وذلك لتمكين المزارعين من الاحتفاظ بإنتاجهم عن طريق التخزين، وكذلك يجب أن تشمل عمليات الإقراض عمليات تسويق المحاصيل.

4-8 سياسات تحديد أسعار الفائدة:

تحدد أسعار الفائدة بقرارات حكومية، ولا يملك المصرف الزراعي التعاوني حرية تغييرها، وأسعار الفائدة لا تحدد من خلال السوق؛ لذلك تبقى أحياناً أسعار الفائدة ثابتة لسنوات عدة وهي أقل من الفوائد التي تتقاضاها المصارف الأخرى حتى الحكومية منها، لهذه السياسة جوانب إيجابية، منها: تشجيع المزارعين على الاقتراض. وتعد أسعار الفائدة نوعاً من الدعم وحافزاً للمزارعين لتنفيذ الخطة الزراعية. أما الجوانب السلبية

لهذه السياسة، فتتمثل في انخفاض أرباح المصرف الزراعي التعاوني، مما يضعف من إمكاناته في المنافسة في الأسواق المالية [بالإضافة لأن أسعار الفائدة المنخفضة التي هي على الغالب أقل من نسبة التضخم تشجع المزارعين المقتدرين والأهالي في الأرياف على الاقتراض.

5-8 الإجراءات الواجب إتباعها لتحقيق السياسات التمويلية :

1- الالتزام بالتخطيط الزراعي بحيث تحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية .

2- توزيع القروض على صغار المزارعين وزيادة حجم هذه القروض للفترة القصيرة لترتفع نسبتها على القروض المتوسطة .

3- زيادة القروض المتوسطة والطويلة الأجل لتنفيذ المشروعات بشكل مناسب وتحقيق أهدافها .

4- تحديد الفوائد على القروض بحيث تتناسب مع حجم الأرباح التي يحققها المزارع وتكون أقل من الفوائد التي تفرضها القطاعات الاقتصادية الأخرى .

5- توزيع القروض حسب الأولويات حيث توزع القروض على المناطق التي تحتاج على تنميتها .

6- تحسين عمليات الإقراض من خلال إعادة النظر في الجهاز المصرفي وتأمين الكوادر المتخصصة بغية تقديم التسهيلات الائتمانية .

7- إجراء عمليات التحصيل في الأوقات المناسبة وفرض ضرائب على المتأخرين في تسديد القروض

الفصل التاسع
سياسة الدعم الحكومي في سورية

9-1 مفهوم الدعم وتعريفه:

يتضمن مفهوم الدعم كل المساعدات، والحوافز التي تقدم من المجتمع -ممثلاً على الغالب بالحكومة- إلى فئات محددة بغية تحقيق أهداف محددة. ويمكن إجمال أشكال الدعم على النحو التالي:

أ- **دعم المنتجين الزراعيين:** المقصود بسياسة الدعم كافة الإجراءات المتخذة من أجل تشجيع، وتحفيز العملية الإنتاجية في قطاع الزراعة. وبناء على ذلك يمكن تصنيف هذه الإجراءات على النحو التالي:

1- الإجراءات المباشرة: وهي عبارة عن مجمل إجراءات الدعم الحكومية المباشرة التي ترتبط مباشرة بمخرجات الزراعة.

2- الإجراءات غير المباشرة: وهي عبارة عن مجمل إجراءات الدعم الحكومية غير المباشرة، وتشمل كل أشكال السلع الغذائية الحياتية، وخاصة دقيق القمح، والخبز، حيث يدفع المستهلكون أسعاراً منخفضة مقابل الدعم من القطاعات الاقتصادية الأخرى، أو من المستهلكين والمحولة إلى المنتجين الزراعيين. (دعم أسعار السوق M P S).

3- إجراءات الدعم العامة: وتشمل الخدمات العامة كافة المقدمة لقطاع الزراعة بشكل عام، مثل: خدمات الإرشاد، وخدمات الأبحاث الزراعية، وخدمات الصحة الحيوانية ... الخ.

الفئات المستهدفة بالدعم: تستهدف سياسات الدعم كلاً من المنتجين أو المستهلكين أو كلا الفئتين معاً. وهذا يرتبط بالأهداف، والغايات التي تسعى هذه السياسات لتحقيقها.

ب- دعم المستهلكين:

يطال الدعم المقدم للزراعة فئة المستهلكين المحليين ولو بشكل غير مباشر، لأن غاية الدعم تحفيز المنتجين الزراعيين على زيادة الإنتاج من خلال استخدام تقنيات حديثة، مما يساهم في خفض تكاليف الإنتاج، كما أن زيادة الإنتاج الزراعي يمكن من زيادة المعروض من السلع الغذائية، مما يؤدي إلى خفض أسعار هذه السلع. كما أن الدولة قد تلجأ إلى دعم بعض السلع الأساسية فعلى سبيل المثال تعتمد بعض الحكومات سياسات لدعم المنتجين، وسياسات أخرى لدعم المستهلكين.

9-2 سياسة الدعم في سورية:

تقسم سياسة الدعم في سورية تماشياً مع التحول إلى اقتصاديات السوق الاجتماعية إلى سياسة دعم المستهلك، وسياسة دعم المنتج.

أ- **سياسة دعم المستهلك:** تهدف سياسة دعم المستهلك إلى تحقيق نوع من المساواة الاجتماعية من خلال تأمين السلع الضرورية بأسعار تمكن جميع شرائح المجتمع من الحصول عليها، وخاصة سلع القمح، والرز، والسكر، والمحروقات، ومياه الشرب...الخ، لذلك اعتمدت الحكومات في سورية برامج دعم خاصة بالسلع الحياتية، حيث يدفع المستهلكون أسعاراً منخفضة لقاء الحصول على السلع المدعومة أقل من الأسعار العالمية، فعلى سبيل الذكر يحصل المستهلكون على السكر بموجب البطاقات تموينية بأسعار أقل من الأسعار العالمية بنسبة تزيد عن 60%.

ب- **سياسات دعم المنتج:** تهدف سياسة دعم المنجبين الزراعيين في سورية إلى تحقيق ما يلي:

1- تشجيع المزارعين مادياً على زراعة المحاصيل التي يزداد الطلب عليها.
2- تعميم استخدام المدخلات الزراعية الحديثة من قبل المزارعين.
3- إدخال أساليب زراعية حديثة (طرق زراعية جديدة، نظام تتابع محاصيل مختلفة، دورة زراعية جديدة، طريقة تخزين جديدة الخ....).
4- العمل على استقرار أسعار هذه المدخلات، وبالتالي استقرار معدلات الأرباح والدخول المزرعية، بالإضافة لتحقيق نوع من التوازن بين أسعار السلع ومستلزمات إنتاجها.
5- العمل على استقرار أسعار المنتجات الزراعية، وبالتالي الحد من التقلبات السعرية على الإنفاق الاستهلاكي، وخاصة لطبقة ذوي الدخل المنخفض.

9-3 سياسة دعم مستلزمات الإنتاج:

ركزت السياسات الزراعية في سورية في مرحلة ما قبل عام 1987 (مرحلة اتباع التخطيط المركزي) على دعم مستلزمات الإنتاج بهدف رفع وتيرة نمو الإنتاج الزراعي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وخاصة بالنسبة للمحاصيل الاستراتيجية التي تمثل فيها تكلفة مستلزمات الإنتاج نسبة كبيرة من تكلفة الإنتاج؛ وذلك لتحقيق ما يلي:

1- تشجيع استخدام مستلزمات الإنتاج وخاصة الأسمدة، والبذار المحسن وذلك لتحقيق المعدلات الإنتاجية للخطط الزراعية (الحصول على إنتاجية عالية من وحدة المساحة المزروعة بالمحاصيل).
2- تصحيح النمط المشوه في الأسعار النسبية للمستلزمات حين لا تكون هناك وسيلة أخرى لتصحيحه.
3- تحقيق قدر معقول من استقرار الأسعار المحلية في مواجهة الزيادات الحادة في أسعار المستلزمات التي يكون معظمها مستوراداً.
4- تشمل عملية دعم مستلزمات الإنتاج في سورية كل من السماد، والوقود، والفوائد على القروض التي يخصص معظمها لشراء مستلزمات الإنتاج، كما تدعم أسعار البذار.

9–4 أهمية الخدمات المساعدة في عملية دعم المنتجين:

تقدم الحكومة في سورية معظم الخدمات المساعدة لقطاع الزراعة، مثل: الإرشاد الزراعي، والتدريب، والتعليم، والرعاية البيطرية، ووقاية المزروعات، والبحوث الزراعية، بالإضافة لتنفيذ مشاريع التنمية الزراعية، والريفية، وكذلك تضم الخدمات المساعدة عملية شق الطرق، وإقامة البِنى التحتية.

يقدم الاتحاد العام للفلاحين خدمات مختلفة كخدمات تسهيل الحصول على القروض، ومستلزمات الإنتاج، أما القطاع الخاص، فيقدم خدمات مختلفة، أهمها الخدمات التي تقدمها غرف الزراعة، مثل: التأمين على الماشية، ونشر المعلومات الإرشادية، وخاصة ما يتعلق بالإرشاد التسويقي.

9–5 سياسة دعم مياه الري:

استثمرت الحكومات المتعاقبة في سورية منذ عام 1970 وحتى الآن استثمارات طائلة في إقامة مشاريع الري على الأنهار في سورية، وشق قنوات الري، والتوسع بإقامة مشاريع صرف مياه الري بغية التوسع بالمساحات المروية، والمحافظة على الأراضي المروية، وضمن سياسة دعم الإنتاج الزراعي تتحمل الدولة تكاليف صيانة أقنية الري التي تصل مياه السدود إلى حقول المزارعين، بحيث تتحمل الحكومة تكاليف الصيانة مقابل فرض رسم سنوي أو فصلي يعد منخفضاً نسبياً على وحدة المساحة، يدفعه المزارعون الذين يستفيدون من الشبكة الحكومية للري، ويتراوح هذا الرسم بين 600 ليرة سورية للهكتار المروي، والمزروع بالمحاصيل الشتوية، و3500 ليرة سورية للهكتار المروي والمزروع بالمحاصيل الصيفية.

أما بالنسبة للأراضي المروية من الينابيع، والأنهار، والآبار الارتوازية، فلا يدفع المزارعون أية ضرائب، أو رسوم لقاء ري أراضيهم، وإنما يحصلون على دعم بطريقة غير مباشرة عن طريق دعم المحروقات، والكهرباء المستخدمة في تشغيل محركات الضخ التي يستعملونها لرفع المياه، لأن المحروقات، والكهرباء ما تزال أسعارها أقل من الأسعار العالمية في سورية.

بنية مصفوفة تحليل السياسات الزراعية:

بغية الوصول إلى تحديد أثر السياسات العامة في كفاءة استخدام الموارد المحلية يتم استخدام أسلوب مصفوفة تحليل السياسات(Policy Analysis Matrix) من خلال تحديد:

الربح = الإيرادات – التكاليف

إن الميزة الأساسية للمصفوفة هو توضيح الفرق بين المدخلات القابلة للتجارة وغير القابلة للتجارة وتقييم الإيرادات والربح بالأسعار الخاصة والاجتماعية وفق الجدول(1).

الجدول(1) : بنية مصفوفة تحليل السياسات.

البيان	الإيرادات	المدخلات		الربح
		قابلة للتجارة	غير قابلة للتجارة	
الأسعار الخاصة	A	B	C	D
الأسعار الاجتماعية	E	F	G	H
التحويلات	I	J	K	L

– يوضح الصف الأول الربح (بالأسعار الخاصة) أي الأسعار الفعلية التي تداولها المزارع خلال مراحل إنتاج المحصول سواء أكانت لمستلزمات الإنتاج (المدخلات القابلة وغير القابلة للتجارة) أم لبيع الحاصلات الزراعية ، فإذا كانت قيمة (D) موجبة فيعني ذلك أن إنتاج المحصول مربح ويمكن التوسع بزراعته إن لم تكن هناك أي مقيدات أخرى ، وإذا كانت قيمته سالبة فإن إنتاج المحصول يقود إلى خسارة حتمية للمزارع لوجود أسباب يجب معالجتها ،ويستنتج الربح المذكور من المعادلة التالية:

$$D = A - (B+C)$$

–أما الصف الثاني فهو مشابه للصف الأول ما عدا تلك المواد القابلة للتجارة والتي تم حسابها بالأسعار الاجتماعية (التكلفة البديلة) ، وتسمى أيضاً أسعار الظل:

1– إذا كانت قيمة (H) موجبة فيعني ذلك أن إنتاج المحصول مربح ومرغوب ويحقق أرباحاً بسبب وجود دعم من قبل الدولة في أسعار المستلزمات والمنتجات الزراعية، ولكن تتحمل الدولة أعباء هذا الدعم.

2– إذا كانت قيمته سالبة فإن إنتاج المحصول يقود إلى خسارة حتمية للمزارع لوجود ضرائب مفروضة على إنتاج المحصول ،وبالتالي تحصل الدولة على هذه الأرباح ،وفي هذه الحالة من المفضل استبدال المحصول بزراعة محصول بديل آخر ، ويستنتج الربح الاجتماعي وفق المعادلة التالية:

$$H = E - (F + G)$$

– ويوضح الصف الثالث الفرق بين الصفين الأول والثاني، أي يظهر أثر السياسة (التدخل الحكومي) في إنتاج المحصول ويمكن توضيح هذا الأثر وفق التالي:

أ–تحويلات الإيرادات (I = A - E):

وهي عبارة عن الفرق بين الإيرادات الخاصة والاجتماعية:

1–إذا كان الفرق موجباً ،أي السعر الخاص أعلى من السعر الاجتماعي، فهذا يدل على وجود تدخل حكومي من خلال تقديم دعم لإنتاج المحصول ، وبمعنى آخر تشتري الحكومة المنتجات بسعر أعلى من أسعار السوق العالمية، وبالتالي فإن الخسارة تتحملها خزينة الدولة.

2–إذا كان الفرق سالباً فهذا يعني بأن السعر الخاص أقل من السعر الاجتماعي، ويدل ذلك على وجود ضريبة على إنتاج المحصول وبالتالي فإن الدولة تشتري المحصول بأسعار أقل من الأسعار العالمية وتتحول هذه المبالغ إلى خزينة الدولة.

ب– تحويلات المدخلات القابلة للتجارة (J = B - F) :

تقيس هذه التحويلات الفرق بين التكلفة بالأسعار الخاصة والاجتماعية لمستلزمات الإنتاج القابلة للتجارة:

1–إذا كانت قيمة (J) موجبة فهذا يعني بأن التكلفة الخاصة المدفوعة من قبل المنتجين أكبر من التكلفة الاجتماعية لها وهذا يشير إلى وجود ضرائب مفروضة على تلك المواد من قبل الدولة وبالتالي فإن أسعارها تفوق الأسعار العالمية.

2–إذا كانت قيمته سالبة فيدل ذلك على وجود دعم مالي من قبل الدولة لتلك المواد وبالتالي يشتري المنتجون تلك المواد بأسعار أقل من الأسعار العالمية وتتحمل خزينة الدولة هذه المبالغ .

ج– تحويلات المدخلات غير القابلة للتجارة (K = C - G) :

تقيس هذه التحويلات الفرق بين التكلفة الخاصة (C) والاجتماعية (G)للموارد المحلية:

1–إذا كانت قيمة(K) موجبة فهذا يعني وجود ضرائب مفروضة على رأس المال والأرض من قبل الدولة .

2–إذا كانت قيمته سالبة فهذا يعني وجود معونة مالية من قبل الدولة لتلك الموارد .

د– التحويلات الصافية (L = D - H = I - J -K) :

تقيس هذه التحويلات الفرق بين الربح الخاص (D)والاجتماعي (H) وتعكس التأثير الصافي للانخفاض الحاصل في المخرجات والمدخلات ، وتفسر القيمة الإيجابية أو السلبية بأن إنتاج هذا المحصول أكثر أو أقل ربحاً مما ينبغي دون انخفاض ،وأن التأثير الكلي لجميع السياسات في أسعار المدخلات والمخرجات هو من مصلحة المنتجين أو ضدها.

-المؤشرات المستخدمة في مصفوفة تحليل السياسات :

– تم اختيار المحاصيل التي يمكن استيرادها أو تصديرها من بين المحاصيل المدروسة في هذا البحث (القمح – الشعير) حسب مناطق الاستقرار الزراعي البعلية ، وحسبت تكاليف إنتاجها وإيراداتها وأرباحها وفق ما ورد في الفصل الأول من هذه الدراسة.

- الأسعار الخاصة:

–تم حساب الأسعار الخاصة على أساس الأسعار المدفوعة من قبل المزارعين في شراء مستلزمات الإنتاج ومبيع حاصلاتهم الزراعية إلى الدولة أو بيعها في الأسواق التجارية ، وبعبارة أخرى الأسعار الفعلية المستخدمة خلال فترة إنتاج المحصول .

- الأسعار الاجتماعية:

حسبت تكاليف إنتاج المحاصيل بالأسعار الاجتماعية على أساس تحديد قيمة المواد القابلة للتجارة بالليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي ،ومن هذه المواد مستلزمات الإنتاج كافة التي يتم استيرادها:(الأسمدة – المبيدات – الآليات الزراعية ....إلخ) ، بالإضافة إلى المنتجات الزراعية التي يمكن تصديرها واستيرادها.

- أسعار الصرف (Exchange Rate) :

تم اعتماد سعر الصرف وسطي أسعار الدولار للبلدان المجاورة.

- الأسعار الاجتماعية للسلع القابلة للتجارة:

إن الوصول إلى تحديد أثر سياسة الدعم الحكومي أو نظام فرض الضرائب على الإنتاج يتطلب معرفة المساواة بين سعر هذه السلعة في البلدان التي تنتجها مقارنة مع السعر في سورية ،وعند إجراء المقارنة يجب أن تكون مواصفات هذه السلعة متطابقة في البلدين مع مراعاة الدقة عند حساب تكاليف النقل والتسويق والتسليم، وعلى ضوء ذلك تم حساب الأسعار الاجتماعية للمحاصيل والسلع والمواد القابلة للتجارة باستخدام أسعار المساواة لتلك المواد أمام السلع القابلة للاستيراد فقد وضعت أسعارها الاجتماعية باستخدام أسعار المساواة للاستيراد، القمح والشعير والأسمدة والمبيدات والعبوات.

فيما يخص مستلزمات الإنتاج كالبذور والأسمدة والمبيدات وأكياس الحبوب والآلات الزراعية (جرارات – حصَادات) والبيانات المتاحة المتعلقة برسوم الاستيراد والمناولة وأسعار تلك المواد بالعملات الأجنبية في بلد المنشأ، يتم جمعها من المؤسسات ذات العلاقة (المصرف الزراعي التعاوني – المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب – المؤسسة العامة للصناعات النسيجية – وبعض الجهات الأخرى).

– الأسعار الاجتماعية للمدخلات غير القابلة للتجارة:

تتضمن تكاليف إنتاج المحاصيل على بعض العوامل المحلية والتي لا يمكن الاتجار بها (كالأرض – رأس المال – النفقات الأخرى – أجور العمالة الزراعية) ، وليس لها أسعار عالمية.

– مقاييس الحماية (Measures Of Protection) :

يمكن استخدام العناصر الرئيسة المكونة لمصفوفة تحليل السياسات في إظهار أثر السياسة على الأسعار، وفعالية استخدام الموارد وكفاءتها وذلك بالاعتماد على عدد من المقاييس ومن أهمها :

–معامل الحماية الاسمية (Nominal Protection coefficient):

يحدد هذا المقياس الفرق الفعلي بين الأسعار المحلية والعالمية، ويوضح أثر السياسة في سعر المنتج ،وذلك بقسمة الإيرادات بالأسعار الخاصة على الإيرادات بالأسعار الاجتماعية ،ويتم حسابه وفق المعادلة التالية:

$$NPC = A/E = Q * Pp \ / \ Q * Ps = Pp \ / \ Ps$$

حيث إن:

NPC معامل الحماية الاسميـة

A الإيرادات بالأسعار الخاصـة

E الإيرادات بالأسعار الاجتماعية

Q كمية الإنتاج

Pp سعر المنتج بالأسعار الخاصة

Ps سعر المنتج بالأسعار الاجتماعية

–إذا كانت قيمة NPC < 1 فهذا يعني بأن الأسعار الخاصة للمخرجات أعلى من الأسعار الحدودية، ويفسر ذلك وجود إعانة مالية للمنتجين أي يحصل المزارعون على ربح أعلى فيما لو كانت تجارة السلعة حرة.

–وإذا كانت قيمة NPC > 1 فهذا يعني بأن الأسعار الخاصة للمخرجات أقل من الأسعار الحدودية ويفسر ذلك وجود ضرائب على السلع أي يحصل المزارعون على ربح أقل فيما لو كان تجارة السلعة حرة.

– أما إذا كانت قيمة NPC = 1 فيدل ذلك على عدم وجود أي تدخل حكومي في أسعار السلع (وعدم وجود أي فشل للسوق).

– معامل الحماية الاسمية على المدخلات القابلة للتجارة (NPI):

يبين هذا المعامل الفرق الفعلي بين الأسعار المحلية والعالمية للمواد القابلة للتجارة ويوضح أثر السياسة في سعر تلك المواد وذلك بقسمة قيمة المواد القابلة للتجارة بالأسعار الخاصة على قيمتها بالأسعار الاجتماعية ،ويتم حسابه وفق المعادلة التالية:

$$NPI = B / F$$

حيث إن :

NPI معامل الحماية الاسمية للمواد القابلة للتجارة

B قيمة المدخلات القابلة للتجارة بالأسعار الخاصة

F قيمة المدخلات القابلة للتجارة بالأسعار الاجتماعية

–إذا كانت قيمة NPI < 1 فهذا يعني بأن هناك ضرائب مفروضة على المواد وبالتالي يدفع المنتجون ثمناً لتلك المواد بقيمة أكبر فيما لو كانت تجارتها حرة .

–وإذا كانت قيمة NPI> 1 فهذا يعني بأن المنتجين يحصلون على إعانات مالية من خلال شراء مستلزمات الإنتاج بسعر أقل فيما لو كانت تجارتها حرة .

– أما إذا كانت قيمة NPI = 1 فيدل ذلك على عدم وجود أي تدخل حكومي في أسعار تلك المواد .

– معامل الحماية الفعال (Effective Protection Coefficient):

يوضح هذا المعامل الأثر الصافي للسياسة في المخرجات والمدخلات ويعتبر مقياساً أكثر وضوحاً لأثر السياسة، ويتم حسابه وفق المعادلة التالية:

$$EPC = A - B / E - F$$

حيث إن :

EPC معامل الحماية الفعلية

A الإيرادات بالأسعار الخاصة

B تكاليف المواد القابلة للتجارة بالأسعار الخاصة

E الإيرادات بالأسعار الاجتماعية

F تكاليف المواد القابلة للتجارة بالأسعار الاجتماعية

–إذا كانت قيمة EPC < 1 فهذا يعني بأن التأثير الكلي في نتائج السياسة يدل على وجود حافز إيجابي إلى هذه السياسة (دعم حكومي) .

–وإذا كانت قيمة EPC> 1 فهذا يعني بأن التأثير الكلي لنتائج للسياسة يشير إلى آثار حوافز سلبية (ضرائب) .

– أما إذا كانت قيمة EPC = 1 فيدل ذلك على عدم وجود أي تدخل حكومي أو أن التأثير الصافي في مقاييس السياسة المختلفة المفروضة على كل من المواد القابلة للتجارة والمخرجات يساوي الصفر.

– مقاييس الميزة النسبية (Measures Of Comparative Advantages) :

يوضح هذا المقياس كفاءة استخدام الموارد المحلية في إنتاج المحاصيل الزراعية ،ويحسب بقسمة تكاليف إنتاج المحاصيل (DRC) على القيمة المضافة بالأسعار الاجتماعية (E-F) ، ويمكن اعتبارها مقياساً لتحديد الفعالية الاقتصادية أو الميزة النسبية كما هو معروف كمصطلح دولي ، ويتم حسابه وفق المعادلة التالية:

$$DRC = G / E - F$$

حيث إن :

DRC تكلفة الموارد المحلية

G تكلفة المواد غير القابلة للتجارة (العوامل المحلية) بالأسعار الاجتماعية

E الإيرادات بالأسعار الاجتماعية

F المدخلات القابلة للتجارة بالأسعار الاجتماعية

–إذا كانت قيمة DRC < 1 فهذا يعني بأن التكلفة البديلة للعوامل المحلية الداخلة في إنتاج السلعة أكبر من القيمة المضافة ويقود ذلك بأن البلد ليس في حالة منافسة دولية في إنتاج هذه السلعة، وبالتالي لا يتمتع بالميزة النسبية في إنتاج السلعة ويجب عليه إنتاج سلع أخرى .

–وإذا كانت قيمة DRC> 1 فهذا يعني بأن تكلفة العامل المحلي أقل من الربح الاجتماعي، وهذا يقود إلى أن البلد يتمتع بالميزة النسبية ويجب التوسع في إنتاج السلعة .

– أما إذا كانت قيمة DRC = 1 فهذا يعني عدم وجود ربح أو خسارة، أي أن استخدام الموارد المحلية قد وصل إلى حدوده المثلى .

الفصل العاشر

سياسة التجارة الزراعية

وضعت الحكومة السورية منذ بداية تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في منتصف الثمانينات مجموعة من الأهداف والإجراءات والسياسات لتحقيق استراتيجيتها في هذا المجال حيث تميزت سياسات التجارة الخارجية السورية خلال فترة التسعينات بالسعي إلى توفير الظروف الملائمة لتحقيق تبادل تجاري يساهم في تحسين ميزان المدفوعات، وحماية الإنتاج المحلي من المنافسة خاصة بالنسبة للواردات المدعومة من مصدرها.

1-10 سياسة التجارة الزراعية: Agricultural trade policy

أصدرت الحكومة في عقد التسعينات عدداً من القوانين والأنظمة والقرارات، ووقعت على العديد من الاتفاقيات الثنائية، والمتعددة الأطراف في إطار تنشيط، ودعم تشجيع عمليات التبادل التجاري، ولاسيما للمواد الزراعية، والعمل على تقليص الرسوم الجمركية على السلع الزراعية المتبادلة، وتغيير مفهوم المتاح للتصدير من الفائض عن حاجات الاستهلاك إلى مفهوم الممكن تصديره. وتشمل سياسة التجارة الزراعية ما يلي:

أولاً- سياسة التصدير الزراعي: Agricultural export policy

شهدت الصادرات الزراعية في السنوات الأخيرة وتشمل الفواكه كالحمضيات والتفاح والعنب، والخضار كالبندورة والبطاطا والزيتون وزيت الزيتون، والحبوب كالقمح، والأغنام والقطن والصوف والعديد من السلع الأخرى، ورغم التحسن الذي طرأ على نمو الصادرات مؤخرا إلا أن الصادرات السورية مازالت أساسا تتشكل من السلع الخام، وهذا يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية، وقد حدث تحول ملموس في بنية الصادرات السورية، حيث ازدادت نسبة الصادرات الصناعية والزراعية في بنية الصادرات الكلية، ويمكن تلخيص أهداف سياسات التصدير الزراعي في سورية بما يلي:

1-تحقيق النمو الاقتصادي من خلال زيادة الصادرات إلى الأسواق العالمية

2-تقليص الفجوة بين الإنفاق على الواردات وعوائد الصادرات من خلال تحقيق أهداف التصدير

3-إنتاج سلع تصديرية بأسعار تنافسية وتنويع الصادرات وتحسين نوعيتها

4–التوسع في البحث عن أسواق جديدة وتدعيم موقع الصادرات السورية في الأسواق الحالية.

5-تشجيع الصادرات ذات القيمة المضافة أفصل من السلع الخام

ثانياً- سياسة الاستيراد: Import policy

قامت سورية تدريجيا بإلغاء معوقات الاستيراد غير الجمركية على السلع الزراعية، حيث تم إلغاء تراخيص الاستيراد المطلوبة من وزارة التموين والتجارة الداخلية سابقاً لجميع السلع، وتم السماح للقطاع الخاص باستيراد الحبوب بشروط محددة، بعد أن كانت محصورة بمؤسسات الدولة، خلال الفترة السابقة أصدرت وزارة التموين والتجارة الداخلية

مجموعة من التشريعات بشأن استيراد، ومنها استيراد القطاع الخاص للحبوب والعدس، وفي عام 2004 تم السماح للقطاع الصناعي الخاص باستيراد دقيق القمح في ظل ظروف معينة.

10–2 مؤشرات قياس أثر سياسات التجارة الزراعية الخارجية:

1-الميزة النسبية الظاهرية RCA: Revealed Comparative Advantage index

هو مقياسا للتنافسية يستند إلى الميزة التنافسية الظاهرية، ويوضح هذا المؤشر الفرص المحتملة لسورية في زيادة صادرات السلع الزراعية، والصورة المستقبلية لهذه الصادرات، عن طريق مقارنة نصيب سورية من الصادرات العالمية لهذه السلع، من نصيب الصادرات الزراعية الكلية لها من إجمالي الصادرات الزراعية العالمية، ويمكن التوصل إلى ذلك من خلال تطبيق المعادلة التالية: $RCA=(x_1/ x_2)/ (x_3/ x_4)$

حيث إنَّ:

RCA : الميزة النسبية الظاهرية لصادرات سورية من السلعة المدروسة.

x_1: قيمة إجمالي صادرات سورية من السلعة المدروسة.

x_2: قيمة إجمالي الصادرات الزراعية السورية.

x_3 : قيمة إجمالي صادرات العالم من السلعة المدروسة.

x_4 : قيمة إجمالي الصادرات الزراعية العالمية.

عندما تزيد قيمة المؤشر عن الواحد الصحيح، يدل ذلك على تمتع سورية بميزة نسبية ظاهرية للصادرات السورية من السلعة المدروسة.

2- مؤشر قوة التصدير: Export Power Rate

يتم حسابه من خلال: = كمية الصادرات/كمية الإنتاج

3- مؤشر الاعتماد على التصدير:Depend on Export Rate

يتم حسابه من خلال: = كمية الصادرات/(كمية الصادرات+ كمية الإنتاج المحلي)

4- مؤشر اختراق الأسواق: Markets Penetration Rate

عبارة عن النسبة ما بين واردات الدولة من السلعة والاستهلاك الفعلي لهذه السلعة، وتتراوح قيمة هذا المؤشر ما بين(0-1)، وكلما زادت القيمة دل ذلك على اتساع السوق وسهولة دخوله، نتيجة اعتماده على الواردات بدرجة كبيرة في إشباع الطلب المحلي من جهة، وعلى تدهور التنافسية الداخلية للاقتصاد القومي للدولة من جهة أخرى، والعكس صحيح، وتم التوصل إلى ذلك من خلال تطبيق المعادلة التالية:

$$MPR = I_1 / (Q + I_2)-E$$

حيث أن:

MPR= مؤشر اختراق الأسواق. I_1 = واردات السلعة من سورية إلى البلد المستورد. Q = إنتاج السلعة للبلد المستورد . I_2 = واردات السلعة من العالم إلى البلد المستورد. E = صادرات البلد المستورد.